السنن الإلهية
في
الميدان الاقتصادي

دكتـــــــور
يوسف إبراهيم يوسف
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي
جامعـــة الأزهـــــر

طبـعة ثانية
مزيـدة ومنـقحة
١٤٣٤هـ/٢٠١٣م

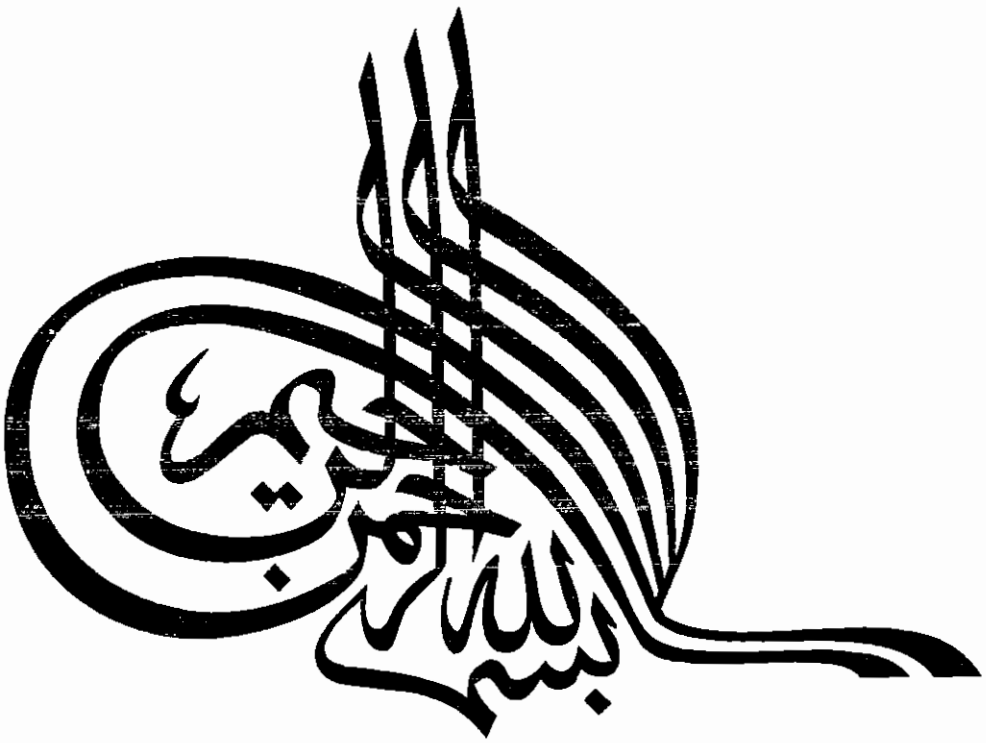
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وصحبه وتابعيه ومن والاه، وبعد

فهذه هي الطبعة الثانية من الرسالة الصغيرة الموسومة بـ «السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي» نقدمها للقراء بعد أن زاد الطلب عليها بعد نفادها من السوق، ورأينا الاستجابة لهذا الطلب حتى نحقق الفائدة التي يرجوها طلابها ونكون عند ظنهم بالمركز الذي عهدوه يقدم لهم نافع العلم وجيد الأفكار.

نسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الطبعة، كما نفع بسابقتها، وأن يجعل ما فيها من نفع في سجل حسنات كل من أسهم بجهد في تقديمها للقراء الكرام.

والله الموفق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إدارة النشر

تصديـــــــر

إن مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ـ في نشره للمعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي كأحد أهدافه ـ يصدر دورياً سلسلة من الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، وهذا هو العدد الرابع من هذه السلسلة، والذي يتناول موضوعاً جديداً وجديراً بالتعرف عليه، ذلك أنه إذا كان موضوع الدراسات الاقتصادية بشكل عام يدور حول المشكلة الرئيسة، وهي كيفية تحقيق أفضل إشباع ممكن للحاجات الإنسانية المتعددة بواسطة الموارد المحدودة، فإنه في البناء المعرفي لعلم الاقتصاد يتم البدء بالأساس فيه وهو ما يعرف بالتحليل الاقتصادي، والذي يقوم إجمالاً على ملاحظة الظواهر أو الوقائع الاقتصادية، والتعرف على العلاقات بينها، ومحاولة استنباط القواعد أو القوانين التي تحكمها، أي أن هذا الجانب من الدراسات الاقتصادية يقوم على دراسة (ما هو كائن)، مثل ما ثبت بالتحليل عن العلاقة بين العرض والطلب والأسعار، واستنتاج قانون أو قاعدة معروفة هي أن السعر يزيد بزيادة الطلب ونقص العرض، وينخفض بانخفاض الطلب وزيادة العرض.

وتستخدم هذه القواعد والقوانين الاقتصادية ومعلومات أخرى في بناء الجانب الثاني من الدراسات الاقتصادية وهو النظام الاقتصادي أي ما يلزم لضبط النشاط الاقتصادي سعياً نحو حل المشكلة الاقتصادية.

وحينما بدأت الكتابة في الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث اتجه كل الاهتمام إلى النظام الاقتصادي، انطلاقاً من أحكام وتوجيهات الشريعة

الإسلامية، خاصة في مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية التي تناولها الفقه الإسلامي بالتفصيل في فقه المعاملات.

ولما كان مجال الدراسات الاقتصادية يشتمل على التحليل الاقتصادي المرتكز على ما هو كائن، والنظام الاقتصادي القائم على ما يجب أن يكون واللذين بينهما ترابط عضوي، لذلك كان لابد ـ لكي يكتمل البناء المعرفي للاقتصاد الإسلامي ـ أن لا تقتصر الدراسات فيه على جانب واحد وهو النظام الاقتصادي، بل لابد من تناول الجانب الآخر وهو التحليل الاقتصادي حتى يمكن صياغة القوانين والقواعد الإسلامية التي يبنى عليها هذا النظام، فإذا سلمنا بأن الاقتصاد الإسلامي يرتكز على الإسلام وأن الإسلام دين كامل متكامل ويتكون من شعب ثلاث هي العقيدة والشريعة والأخلاق، لذلك لابد للتحليل الاقتصادي أن ينطلق من هذه الشعب الثلاث.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان، وخلق له كل ما في السموات والأرض من موارد اقتصادية، وسخرها له وأن هذا الخلق وفق تقدير إلهي حكيم. فإن جانب التحليل في الاقتصاد الإسلامي لا يبدأ -كما في الاقتصاد الوضعي ـ من ملاحظة الظواهر والوقائع الاقتصادية كما تجرى في دنيا الناس، وإنما يجب أن يبدأ أعمق من ذلك، أي بالبحث عن السنن الإلهية في خلق الإنسان والكون، ومن هنا تأتى أهمية الدراسة التي بين أيدينا، فهي رغم صغر حجمها فإنها احتوت على العديد من السنن الإلهية في المجال الاقتصادي في تحليل علمي وإيماني رائع، الأمر الذي مزج فيها الكاتب بين مخاطبة العقل لإقناعه، ومخاطبة القلب لزيادة إيمانه بقدرة الله عز وجل.

وبالتالي جمعت الدراسة بين أسلوب التحليل العلمي الذي يقنع العقل الإنساني، وأسلوب الوعظ الذي يمس شغاف القلوب، ويرشدها إلى الإيمان الصادق.

وهذا ليس بغريب على مؤلف الدراسة الأخ الزميل الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف - الذي يجمع في شخصه بين رجاحة العقل ودماثة الخلق وصدق الإيمان، فهو ابن الأزهر الذي تربى بين أحضانه بدءاً بحفظ القرآن الكريم ثم الدراسة في المعاهد الدينية الأزهرية، والدراسة في كلية التجارة جامعة الأزهر، وتخصص في الاقتصاد في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وكان من أوائل خريجي الكلية في كل هذه المراحل، وصقل كل ذلك برسالتيه للماجستير والدكتوراه ثم تدريس الاقتصاد الإسلامي معيداً ومدرساً مساعداً ومدرساً وأستاذاً مساعداً وأستاذاً، وذلك في كلية التجارة جامعة الأزهر ثم كلية الشريعة بجامعة قطر.

وبناء على ما سبق فإننا نتوقع بمشيئة الله من نشر هذه الدراسة أن تكون على صغر حجمها مفيدة للمسلم غير المتخصص في الاقتصاد، وباباً يفتح لمجالات جديدة للبحث في الاقتصاد الإسلامي لطلاب الدراسات العليا والباحثين، ودليلاً يؤكد صدق قضية وجود الاقتصاد الإسلامي علماً وعملاً.

نسأل الله عز وجل أن يجزى الكاتب خير الجزاء وأن يوفق المسلمين إلى ما فيه رضاه سبحانه وسعادتهم دنيا وأخرى.

والله ولى التوفيق

مدير المركز (السابق)

أ.د/ محمد عبد الحليم عمر

تمهيد:

لا شيء في هذا الكون يقع صدفة، إذ لا وجود للصدفة في الحياة. وما يراه الناس يحدث صدفة، فهو ما يجهلون سبب حدوثه، وجهلهم بالسبب لا يعنى عدم وجوده.

إن كل ما في هذه الدنيا يخضع لنظام دقيق، ويجرى على سنن منتظمة مطردة، تحكم الحياة والأحياء ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[الرعد:٨ـ٩].

وإذا لم يكن هناك مكان للصدفة، وكان كل ما يجرى في هذه الحياة يحدث بسبب، فعلينا أن نعلم أن الله تعالى هو خالق الأسباب، وهو الذي يجرى الأحداث، وهو الذي ربط المسببات بأسبابها، ورتب النتائج على مقدماتها. ووضَّح لنا في كتابه الكريم أن هذه هي سننه في إجراء الأحداث وإحداث التغيرات.

إن كل ما يصيب الناس، وكل ما يحل بالمجتمعات، وما يطرأ عليها من تغيرات، مثل التقدم والتخلف، والتماسك وانفراط العقد، القوة والضعف، طيب الحياة وضنك المعيشة، إنما يقع وفق سنن لله منضبطة مطردة، تصيب الكل، ولا يستثنى منها أحد. والجانب الاقتصادي من الحياة، هو أحد جوانب الحياة، يخضع لما تخضع له بقية جوانبها، أي أنه يخضع لسنن الله تعالى المنضبطة المطردة الوقوع، التي لا يستثنى منها أحد، ومن ثم فإن المدخل الصحيح للنهوض بالمجتمعات، والانتقال بها من التخلف إلى التقدم، إنما يكون بالبحث

عن السنن التي تحكم هذه العمليات، ومحاولة الوقوف عليها ثم استخدامها في بناء الحياة، وإنهاض المجتمع.

وسنحاول ـ بتوفيق الله تعالى ـ في الصفحات التالية، أن نلقي الضوء على هذه السنن، وأن نبين الآثار التي رتبها الله تعالى عليها، هادفين إلى توجيه العقل المسلم إلى أهمية إدراك هذه السنن وأهمية إحسان التعامل معها، حتى تتحقق له القدرة على الاستفادة منها، ومغالبة الصعاب والانتصار عليها، سالكاً إلى ذلك الطريق القويم الذي ندب إليه القرآن الكريم، طريق أخذ كل شيء بالقانون الذي ينقاد به ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق:٣].

والله نسأل أن يهدينا إلى أقوم الطرق، إنه سميع مجيب.

١ـ مفهوم السنّة الإلهية وخصائصها ومجالاتها

١/١: مفهوم السنَّة الإلهية:

إن أفضل ما قيل في تعريف السنة الإلهية أنها: طريقة الله تعالى في معاملة خلقه[١]. فهذا هو المعنى الذي يجمع ما قاله المفسرون، فقد قال الفخر الرازي: أما السنة فهي الطريقة المستقيمة والمثال المتبع[٢]. وقال الطبرسي: السنة هي العادة الجارية[٣]. ويقول ابن عاشور: السنة هي العادة والسيرة التي يلتزمها صاحبها[٤]. ويقول الإمام محمد عبده: السنن جمع سنة، وهى الطريقة المعبدة والسيرة المتبعة أو المثال المتبع[٥].

وإذا كان معنى السنة هو الطريقة المتبعة، فإن مضمونها يتحدد بحسب ما تضاف إليه، فإذا قلنا سنة رسول الله ـ فإننا نعنى طريقته التي اتبعها وداوم عليها. وإذا قلنا سنة الله تعالى فإن المقصود طريقته تعالى في معاملة خلقه بصفة عامة. وطريقة الله تعالى في معاملة خلقه، تختلف باختلاف الخلق، فهناك خلقٌ لله تعالى قسرهم على سلوك معين، لا يملكون إلا سلوكه، وليس أمامهم خيار فيه، وطريقة الله في معاملة هذا النوع من الخلق (سنته فيهم) أنه أخضعه لقوانين ثابتة عامة لا تتخلف، فدوران الأرض، وجريان الشمس، وتعاقب

---

(١) د. عبد الكريم زيدان، السنن الإلهية، مؤسسة الرسالة، بدون رقم أو تاريخ ص ١٣.

(٢) الرازى، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، مج ٣ ، ص ٥٤.

(٣) الطبرسي، مجمع البيان، ج١٥، ص٨٤.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، ج١٥، ص١٧٨.

(٥) الإمام محمد عبده، تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ج٤، ص١١٥.

الليل والنهار، وعمل أجهزة الأجسام الحية تتم طبقاً لقوانين لا تملك هذه المخلوقات حيالها شيئا، وإنما تخضع لها وتسير وفقها، واكتشاف الإنسان لهذه القوانين يمكنه من تسخيرها والاستفادة منها.

وبجانب هذا الخلق الذي قسر على سلوك معين، هناك خلق لله تعالى قد منح حرية الاختيار، ولم يقسر على سلوك محدد، وهو الخلق الذي حمل أمانة التكليف. ومن هذا الخلق النوع الإنساني، وطريقة الله تعالى في معاملة النوع الإنساني (سنته) هي إخضاع سلوكهم لقوانين مطردة ثابتة أيضا، بيد أنها تعمل من خلال نفس السلوك الإنساني. أي أنه كيفما يكون سلوك الإنسان، وموقفه من سنن الله تعالى، واستجابته لهديه، تكون طريقة الله تعالى في معاملته.

إن الله سبحانه وتعالى، قد ربط طيب الحياة بقانون، وربط التقدم أو التخلف بقانون، وربط تغيير المجتمع الإنساني من حالة إلى حالة أخرى بقانون. كما ربط النصر أو الهزيمة بقانون، وربط هلاك المجتمع أو بقاءه بقانون، كذلك فإنه تعالى قد ربط أمن المجتمعات واستقرارها بقانون... إلى آخر ما يقع بالناس والأفراد والأمم والجماعات بل الفوز في الآخرة والخسران فيها ربط بقوانين، أي أن كل ما يجرى إنما يتبع قوانين الله تعالى وسنته في معاملة خلقه، فليس هناك ـ كما قلنا ـ صدفة ولا عشوائية، وإنما أسباب ومسببات، وسنن إلهية تحكم الحياة والأحياء، فمن أخذ بهذه السنن تحققت له نتائجها الإيجابية، ومن أعرض عنها وعاندها، تحققت له نتائجها السلبية.

وهكذا تعمل سنن الله من خلال سلوك الإنسان وحريته واختياره ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[الشمس:٩-١٠]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١].

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن مفهوم السنة الإلهية هي: طريقة الله تعالى في معاملة خلقه، كل نوع من الخلق حسب المهمة التي خلق من أجلها.

٢/١: خصائص السنن الإلهية

من استقراء الآيات الكريمة في كتاب الله تعالى، التي تحدثت عن سنة الله في معاملة خلقه، يتضح لنا أن للسنة الإلهية عدداً من الخصائص، يمكن أن نورد أهمها فيما يلي:

١/٢/١: الإطراد وعدم التخلف

ذلك أن النواميس التي تحكم الحياة، جارية لا تتخلف والأمور لا تمضي جزافاً، وإنما تتبع هذه النواميس[1]. يقول الله تعالى ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلٗا﴾[فاطر:٤٣]. إن التعبير ينفي الوجود (لن تجد) يقطع بالاطراد والاستمرارية وعدم التخلف، فيما يتعلق بالسنن الإلهية وحكمها للحياة، أي أن أول ما تتصف به السنة الإلهية هو الاطراد وعدم التخلف.

٢/٢/١: عدم التعارض بين اطراد السنة وطلاقة المشيئة

إن اطراد السنة الإلهية واستمراريتها وعدم تخلفها لا ينافي أو يتعارض مع حقيقة ثابتة هي طلاقة المشيئة الإلهية، ذلك أن مصدر السنة ومجريها هو الله سبحانه وتعالى، فالله تعالى هو الذي أعطى السنة الإلهية اطرادها واستمراريتها وثباتها وعدم تحولها أو تبدلها.

---

(١) سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، ط١٠، مجلد١، ص٤٧٨.

وعليه فإن الاستعانة بالسنن والسير على هديها، طلباً للنتائج المرتبطة بها ليس إلا استجابة لأمر الله تعالى، وخضوعاً لإرادته، أي أن استخدام السنن ليس بعداً عن الله تعالى أو اعتماداً على غيره سبحانه، وإنما هو من أمر الله تعالى واستعانه به، فهو مصدر السنة، وهى سنة إلهية. أي أن السنن واطرادها لا يتعارض مع مشيئة الله تعالى، وطلاقة هذه المشيئة، وأن الله تعالى ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج:١٦].

١/٢/٣: عدم التعارض بين إطراد السنن واختيار الإنسان

إن وجود سنن مطردة تحكم الحياة والأحياء، والكون المادي والاجتماع البشرى، لا يتعارض مع إرادة الإنسان أو يناقضها، ولا ينافى اختيار الإنسان وحريته، ذلك أن إمكان الإنسان أن يكتشف السنن ثم يعمل بغير ما هدى إليه، أي أنه يتعامل مع السنن التي تحكم الاجتماع البشرى بإرادته واختياره، ويستطيع أن يسير موافقا لها مستفيداً من عطائها، كما يستطيع أن يتحداها ويعاندها، ويعمل لغير ما ينبغي أن يعمل به، غاية الأمر أن هذا التحدي لا يستمر طويلاً، انه تحدٍّ يقع في الأجل القصير فقط، أما في الأجل الطويل فإن عاقبة التحدي لسنن الله تعالى والخروج عليها، تنتهي بعدم استقامة الحياة، واضطرابها، وفساد حياة الإنسان والجماعة والمجتمع.

١/٢/٤: عمومية السنة الإلهية

من أهم خصائص السنة الإلهية أنها عامة تنطبق على الجميع، فلا تحابى فرداً من الأفراد، ولا جيلاً من الأجيال أو جنساً من الأجناس. إنها كما حكمت

الزمن الماضي، تحكم الحاضر وستحكم المستقبل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهي كما تنطبق على غير المسلمين تنطبق على المسلين، وكما تنطبق على العجم تنطبق على العرب وغيرهم من شتى الألوان والأجناس يقول تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾[آل عمران:١٣٧]، ويقول: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[فاطر:٤٣]. ويقول سبحانه ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ۖ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾[الأحزاب:٣٨]

إن سنة الله تعالى لا تحابى أحداً، فصحابة رسول الله ﷺ لما لم يحققوا شروط النصر في موقعة أحد، لم تحابهم سنة الله في النصر والهزيمة، مع أنهم أطهر أهل الأرض في هذا الوقت، والعابدون له حقاً ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. إن سنن الله عامة تنطبق على الكافة، ولا تحابى فريقاً.

تلك أهم خصائص السنة الإلهية التي ينبغي استيعابها، حتى لا نخطئ في التعامل معها أو نظن أننا مستثنون من الخضوع لها.

١/٣: ميادين السنة الإلهية

ما من جانب من جوانب عالمنا الذي نعيش فيه ـ المادي منها والمتعلق بالبشر وعلاقات الجماعات ـ إلا ولله فيه سنن حاكمة. يقول الله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾[الطلاق:٣]. أي سنناً ونظماً حاكمة، تحكم هذا الشيء. وعبارة ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ في الآية الكريمة لا يخرج عن عمومها شيء.

إن العالم المحكوم بسنن الله تعالى يمكن تقسيمه إلى جانبين اثنين، الجانب المادي، وجانب الاجتماع البشرى والنفس الإنسانية. ومن ثم تكون سنن الله تعالى في ميدانين اثنين، الميدان المتعلق بسلوك الكائنات والموجودات في وجودها المادي، والجانب الإنساني المتمثل في سلوك الإنسان والعلاقات التي تحكم الاجتماع البشرى.

وسنن الله تعالى **في الميدان الأول** تعمل دون أن يكون للإنسان علاقة بها، بل إنه يخضع لها في كيانه المادي، مثل نموه، وعمل أجهزة جسمه المختلفة ومهمة الإنسان بخصوص هذه السنن هي السعي إلى اكتشافها، حتى يتمكن من الاستفادة منها، والحصول على نتائج سيرها الايجابية، وتجنب نتائج سيرها السلبية.

والطريق إلى اكتشاف سنن هذا الميدان هو استخدام الملكات التي أودعها الله تعالى في الإنسان من سمع وبصر وعقل، عن طريق المشاهدة والنظر والتأمل واستخلاص النتائج، ثم الوصول إلى القواعد التي تحكم موجودات هذا العالم، وحوادثه المادية. وبقدر ما يبذل الإنسان من جهد في هذا السبيل يرفقه الله تعالى إلى اكتشاف هذه السنن، ومن ثم يتمكن من تسخير موجودات العالم التي تخضع لها.

أما سنن الله تعالى **في الميدان الثاني**، ميدان الاجتماع البشرى والسلوك الإنساني، فإن الله تعالى قد هدى البشرية إليها، بما قرره في كتابه الكريم، وبما جاء في سنة نبيه ﷺ عندما وضح لنا ترتب أوضاع معينة على سلوكيات معينة، مثل تقريره أن تغيير الأوضاع التي عليها المجتمع، إنما يمر بتغيير الناس

مـا بأنفـسهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعـد:١١]، ومثل تقريره أن الرجوع إلى الله تعالى واستغفاره يرتب الرخاء وسعة العيش ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا﴾[نوح:١٠-١٢].

وسنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي، والتي ستكون محل عنايتنا قريبا، تقع في هذا النطاق وضمن سنن هذا الميدان، ذلك أن الدراسة الاقتصادية هي دراسة لسلوك الإنسان حيال الظاهرة الاقتصادية.

٢ـ أساليب الإرشاد إلى السنن الإلهية ولماذا بنيت الحياة عليها؟

١/٢: أساليب الإرشاد إلى وجود السنن

أقام الله كونه على السنن- كما علمنا- وأخضع حياة البشر في هذه الدنيا لسنن ثابتة مطردة عامة- كما بينا- ومن رحمته سبحانه بعباده أرشادهم في كتابه المقروء إلى وجود هذه السنن التي تحكم الكون وتحكم الحياة والأحياء. وكان بيانه سبحانه وهدايته إلى وجود السنن متعدد الأساليب وبشتى الصور. وأهم هذه الأساليب ما يلي:

١/١/٢: قد يرشد الله تعالى إلى وجود السنة في مجال من المجالات بصريح العبارة، وبلفظ السنة، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾[آل عمران:١٣٧]. وقوله سبحانه: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[فاطر:٤٣]. وقول الله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾[الأحزاب:٣٨] إلى غير ذلك من الآيات التي عرض فيها القرآن الكريم لوجود السنن في الحياة والكون بلفظ السنة الصريح.

٢/١/٢: وقد يخبرنا الله سبحانه بوجود سنة ما، لا بلفظ السنة، كما في الحالة السابقة، وإنما **بتقرير نتيجة معينة بناء على سبب معين**، فيكون ذلك إخباراً عن وجود سنة الله تعالى في هذا المجال، فقد يخبر الله تعالى بأنه أصاب [illegible] أو أهلك أمة من الأمم، أو قرية من القرى، بسبب ما ارتكبوه من

ظلم، وبعد عن سنن العدل الذي أقام عليه سبحانه الحياة، فيدل ربط السبب بمسببين، على وجود السنة الإلهية في هذا الخصوص، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [الكهف:٥٩] وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[يونس:١٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾[الأعراف:١٦٥] وقوله سبحانه: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾[النمل:٥٢].

٣/١/٢: كما قد يخبرنا سبحانه عن وجود السنة التي تحكم الكون والحياة والأحياء **بأسلوب القضية الشرطية** التي يتم فيها الربط بين **الشرط والجزاء** المترتب عليه، بحيث إذا تحقق الشرط تحقق الجزاء لا محالة. ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن:١٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الأعراف:٩٦]، ومثل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[المائدة:٦٦].

ففي الآيات الثلاثة تم الربط بين الاستقامة على منهج الله تعالى في كل زمان ومكان، وبين وفرة الخيرات واستقرار المجتمعات، وذلك بأسلوب القضية الشرطية التي تربط بين تحقق الشرط ووقوع جزائه. فمتى رغب المجتمع في تحقيق الجزاء فعليه أن يوفر الشرط، وإذا تخلف الشرط فعلى الإنسان أن لا يطمع في تحقق الجزاء.

ومن هذا النوع أيضا قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

[محمد:٧]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[الأنفال:٢٩]. ففي الآيات الكريمة ربط للجزاء بالشرط، وعلى من يطمع في النصر أن يحقق شرطه، ومن يرد أن يكون له فرقان يبين الأمور فليتق الله تعالى، وهذا النوع من أنواع سنن الله تعالى هو أكثر ما جاء منها بالقرآن الكريم. ومجيء السنة على هذا النحو (أسلوب القضية الشرطية) الذي يربط فيه بين الشرط وجزائه، هو توجيه من الله تعالى للإنسان في سلوكه وتبصير له بالطريق الصحيح في الوصول إلى غاياته، ورحمة من الله تعالى بخلقه أن هداهم إلى المقدمات المطلوبة للحصول على الغايات والنتائج المرجوة، أو المطلوبة لتوقي الوقوع في النتائج غير المرغوبة.

٤/١/٢: ومن أساليب هداية الله تعالى إلى السنن الإلهية الحاكمة لبناء المجتمع وتحقيق قوته، **النهي عن أمر يترتب عليه أمر آخر غير محبوب**، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[الأنفال:٤٦] فقد رتبت الآية الفشل وذهاب الريح على التنازع والاختلاف، فكشفت لنا سنة الله تعالى في هذا الشأن بهذا الأسلوب، وهذا التنوع من البيان للسنن الإلهية يشبه سابقه في أن توجيه لنا من أجل تجنب النتائج غير المحببة في حياتنا، بنهينا عن الوقوع فيما يؤدي إليها.

٥/١/٢: كذلك من أساليب هداية الله لنا إلى سننه، أن يوردها في شكل قضية فعلية منجزة، محققة الوقوع، مثل قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾[البقرة:٢٧٦]. فقد أخبرنا الله سبحانه بهذا التقرر، بسنته في التعامل مع المجتمعات والاقتصاديات القائمة على الربا، وبسنته مع

الاقتصاديات المبنية على الزكوات والإنفاق في سبيل الله. وسنته هي محق المجتمعات والاقتصاديات الأولى، ومضاعفة نماء المجتمعات والاقتصاديات الثانية. وهو أسلوب يفيد ـ كسابقه ـ توجيه سلوك الإنسان إلى ما ينبغي أن يكون عليه، حتى يحقق النتائج المرغوبة، ويتجنب النتائج السيئة غير المطلوبة.

هذا وهناك أساليب أخرى استخدمها القرآن الكريم، أو استخدمتها السنة المطهرة في بيان السنن الإلهية والهداية إليها. وهنا يأتي سؤال من الأهمية أن نقف له على إجابة ألا وهو: هل جاءت السنن في الكتاب الكريم والسنة المطهرة على سبيل الحصر أم جاءت على سبيل التمثيل؟

لقد أثار بعض الباحثين هذا التساؤل[1] واختلفت حوله الإجابة فمن قائل إنها جاءت على سبيل التمثيل، ومن قاطع بأن السنن لا بد أن تكون قد جاءت على سبيل الحصر[2]، ومن استقراء حجج الموقفين المشار إليهما، يتبين أن الخلاف بينهما ليس قائما على التحقيق، ذلك أن السنن وإن كانت الهداية إليها وردت في الكتاب الكريم أو السنة المطهرة، لكنه ليس بشرط أن تكون بطريق مباشر وصورة واضحة، بحيث تعلم بداهة، لكنها تكون في حاجة إلى بحث وإعمال نظر حتى يتم إدراجها في أعداد السنن المعلومة لنا.

إن الكون المادي يقوم على السنن، وكذلك الاجتماع البشرى يقوم على سنن، والسنن موجودة ضرورة، لأن الكون والاجتماع قائمين، لكننا لا نعلم

(١) د. جمال الدين عطية، سنن الله في الآفاق والأنفس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة لندوة في ١٨/ ١٢/ ١٩٨٩، ١٩٩٠/١/٣، ١٩٩٠/١/١٠، ص ٨.

(٢) د. سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ١٢٧.

حقيقة هذه السنن إلا إذا بحثنا فهدينا، فنعلم بوجود السنة المعينة وكنهها، والبحث كما يشمل الكون المادي، يشمل البحث والنظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وبالبحثين نكتشف السنن المبثوثة في كتاب الله المنظور والمقروء.

ومن ثم فإن الفرق بين الرأيين السابقين ليس كبيراً، إن لم يكن غير قائم، فالذين قالوا بورودها على سبيل التمثيل نظروا إلى الأمر بالبحث عنها والدعوة إلى السير من أجل اكتشافها، وبالتالي يكون ما قدم إلينا منها وعلمناه هو بعض السنن، والبعض الآخر مدعوون إلى البحث عنه، والذين قالوا بأنها وردت على سبيل الحصر، نظروا إلى أصل وجود السنن، وهي حقاً موجودة ـ كما قلنا ـ لكنها تحتاج ـ لكي تخرج من عالم الوجود في علم الله تعالى وبنائه الكون عليها، إلى علم البشر، ومعرفتهم بها تحتاج إلى البحث والنظر حتى يتم الكشف عنها، والكشف إنما يكون بشيء موجود.

وهكذا يكون الخلاف بين الموقفين، خلاف في وجهة النظر لا أكثر.

٢/٢: لماذا بنيت الحياة على السنن؟

إن حكمة الله تعالى تتجلى واضحة في بناء الكون والحياة على أساس من السنن الثابتة المطردة المنضبطة العامة الوقوع، وذلك أن صياغة الحياة ضمن روابط مطردة وعلاقات ثابتة هو الذي يجعل الإنسان يتعرف على موضع [illegible]، وعلى الوسائل التي يجب أن يسلكها في سبيل تكييف بيئته وحياته والوصول إلى إشباع حاجته، ولولا ذلك لما استقام للإنسان تحقيق هدف من [illegible] أو إشباع حاجة من حاجاته. إن خضوع الماء لقانون ثابت في الغليان أو

التجمد أو التحول إلى الحالة الغازية، هو الذي يجعل الإنسان قادراً على الاستفادة من الماء في أحواله المختلفة، يستطيع أن يصل به إلى حالة الغليان عندما يحتاج إليه في هذه الحالة، ويستطيع أن يصل به إلى حالة التجمد عندما يحتاج إليه في هذه الصورة، ويستطيع أن يحوله إلى الحالة الغازية ثم العودة به إلى حالة السيولة مرة أخرى عندما يكون ذلك محققاً لرغباته وشبعاً لحاجاته.

إن الذي يمكن الإنسان من كل ذلك هو خضوع الماء للقانون الذي طبعه الله عليه، وإطراد القانون وعدم تخلفه، وعمومية ذلك في الأزمنة والأمكنة، ولسائر الناس.

إن بناء الحياة على السنن الثابتة المطردة العامة الوقوع يلقى بالمسئولية في بناء الحياة على الإنسان، فهذه السنن لا تستعصي على أحد، وإنما تستجيب لمن يستخدمها، يقول تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق:٣] أي سننا تنظم علاقته بكل أجزاء الكون، من أخذه بسنته أقبلت عليه السنة ـ ولا بد ـ فهي منقادة لكل من عمل بها واستغلها بحقها، مؤمنا بالله تعالى أو غير مؤمن بها ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود:١٥]، فالله تعالى لا يخلف سننه مع من يصلحون بها دنياهم ولو كانوا به مشركين وعنه معرضين، وإنما تنقاد السنن لكل من يستخدمها بشروطها ويعمل وفقاً لها.

إن هذا هو بعض مضمون تسخير الله تعالى ما في السموات وما في الأرض للإنسان، إذ قد جعل سبحانه لكل شيء سننا يمكن باكتشافها

والوقوف عليها الاستفادة من هذه المسخرات ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[الجاثية:١٣].

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[إبراهيم:٣٢-٣٤].

ان انقياد السنن لمن يستخدمها هو نفسه سنة إلهية، وبها يتحقق الابتلاء والاختيار الذي خلق له الإنسان، ومن خلال السنن وانقيادها مسخرة يظهر دور الإرادة الإنسانية، وحرية الاختيار التي أتيحت للإنسان، ومن ثم فإن النتائج التي نرى على الساحة الاجتماعية ستكون نتيجة طبيعة لعمل الإنسان وسلوكه ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورى:٣٠]

٣ـ السنة الإلهية والقانون والغرائز الإنسانية

٣/١: بين القانون والسنة الإلهية

ما هي العلاقة بين القوانين الاقتصادية (وغيرها من القوانين) وبين السنن الإلهية في نفس الميدان؟ إننا نعلم ـ مما سبق ـ أن السنة الإلهية تعبر عن حقيقة لا تقبل التبدل ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلٗا﴾ [فاطر:٤٣]، بيد أننا نعلم أن القوانين الاقتصادية إنما يتوصل إليها عن طريق تقديم فرضية معينة، تتضمن إفادات معينة توضع موضع التحليل، باستخدام البدهيات المنطقية الحيادية، بهدف استخلاص استنتاجات منطقية، توضع هذه الاستنتاجات أو التنبؤات موضع الاختبار لتقييم مصداقيتها، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي، لتحديد مدى صوابها مقارنة بالواقع. فإذا نجحت التنبؤات في الاختبار الإحصائي، أخذت الفرضيات التي بدأنا بها على مأخذ الجد، وتزداد الثقة فيها بازدياد عدد التنبؤات المستخلصة منها، والبرهنة بشكل مرض أكثر فأكثر على مصادقيتها.

هذا هو طريق الوصول إلى القانون الاقتصادي، فهل نستطيع القول: إن القوانين الاقتصادية المكتشفة تمثل السنن الإلهية في هذا الميدان؟ إننا رأينا أن البرهنة على صدق القوانين تتم عن طريق الإحصاءات وهذه الإحصاءات تقبل الاستثناءات، كما أن للتنبؤات المستخلصة من الفرضيات صفة الاحتمال حتى في العلوم الطبيعية[1]، ناهيك عن أن القوانين الاقتصادية إنما تصاغ داخل

(١) د. محمد السيد التنه، سنن الله في الآفاق والأنفس، مرجع سابق، ص ٣٧.

الظروف الاقتصادية المتغيرة، الأمر الذي تغير القوانين بتغير الظروف الاقتصادية[1]. فلكل ذلك لا نستطيع أن نجيب على السؤال المطروح بالإيجاب، ولا نستطيع أن نسوى بين القوانين الاقتصادية والسنن الإلهية في نفس الميدان.

إن السنن حقائق نهائية، والقوانين حقائق احتمالية (إن جاز التعبير) ولا يرقى القانون إلى مرتبة السنة الإلهية إلا عندما يصل إلى أن يمثل حقيقة نهائية، لكنه طالما يمثل حقيقة نسبية فلن تكون له درجة أو منزلة السنة. أي أن هناك خطوات كثيرة على القانون أن يقطعها حتى يصل إلى مرتبة السنة، فإذا وصل إلى أن يصبح حقيقية مطلقة فقد تطابق مع السنة. ومن ثم فإن الأبحاث التجريبية، والدراسات النظرية العميقة التي يقوم العلماء في مختلف مجالات العلم، قد تنتهي بهم إلى الوصول إلى سنة إلهية بثها الله تعالى في كتابه المنظور، أو أثبتها في كتابه المقروء، ودعانا في الحالتين إلى اكتشافها والوقوف عليها.

والخلاصة أننا لا نستطيع أن نثبت صفة السنة الإلهية لكل قانون تصل إليه، ما لم يتم القطع بأنه يمثل حقيقة لا تقبل النقض، لأن السنن الإلهية حقائق لا تقبل التبدل أو التحول، بينما القانون العلمي في أصله قد ينقض ليحل محله قانون آخر، عندما لا يكون ممثلا لحقيقة مطلقة، وبناء على ذلك نستطيع القول: إن بين السنة الإلهية والقانون العلمي عموم وخصوص وجهي، إذ يجتمعان في

---

(١) فرانسيس جرين، دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية، ترجمة نعمان كنفاني، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص ١١، ١٢.

وجه ويفترق كل منهما عن الآخر في وجه. أرى أنه عموم وخصوص مطلق فالسنة أخص من القانون.

هذا ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن السنة الإلهية لا تقبل النقض سواء أكانت في الميدان المادي أم كانت في ميدان الاجتماع البشرى. بيد أن المعول عليه أن تتأكد أنها سنة إلهية على سبيل القطع، وذلك بأن ترد في نص قطعي الورود، قطعي الدلالة، أما إذا وردت بغير هذا الطريق، فإنها تحتاج إلى بحث واستدلال حتى يثبت أنها سنة، وهي في هذه الحالة تمر بما يمر به القانون من مراحل، بل إنها تتطابق هنا مع القانون، ريثما ترتقي لتصبح سنة.

وعليه كان الخلاف بين السنة والقانون العلمي «خلاف في الدرجة وليس خلافاً في النوع»[1].

٢/٣: الغريزة والسنة الإلهية

علمنا أن سنة الله تعالى تعنى طريقته في معاملة خلقه المادي المجبور، وخلقه الحي المختار. فالخلق الأول عامله سبحانه بأن أودع فيه سننه التي يتعامل بها دون أن تكون له حرية أو إرادة في ذلك، فهو مستجيب لأمر الله تعالى لا يعصيه. والخلق الثاني عامله سبحانه بأن بين له سننه معه، أي طريقته في معاملته، فإن اتبعها تحققت له نتائجها الطيبة، وإن أعرض عنها حقت عليه نتائجها السلبية السيئة، وكان فوق ذلك محاسباً يوم القيامة على سلوكه في هذه الدنيا، وعلى موقفه من سنن الله تعالى فيها، إذ هو خلق مكلف، يختلف عن

(١) د.جمال الدين عطية، سنن الله في الآفاق وفى الأنفس، مرجع سابق، ص ٢٢.

الخلـــق الأول ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾[الأحزاب:٧٢]. ونريد أن نعرف هنا شيئاً آخر، جبل وفطر عليه الإنسان هو الغرائز، نريد أن نعرف علاقتها بالسنن، فهل الغرائز نوع من السنن؟

إننا إذا استعرضنا أساليب هداية الله تعالى إلى السنن ـ كما بيناها من قبل ـ ممثلة في أسلوب القضية الشرطية، أو النص الصريح بلفظ السنة، أو ترتيب أمر على أمر آخر نفياً أو إثباتاً، أو أسلوب القضية المحتمة المنجرة الوقوع، إذا استعرضنا هذه الأساليب فلن نجد من بينها أسلوباً يتناول الحديث عن الغرائز والجبلة التي فطر الله الناس عليها، ومن هنا نستطيع القول: إن الغرائز التي يحملها الإنسان ـ وهي ذات تأثير كبير على سلوكه الاقتصادي وغير الاقتصادي قطعاً ـ لا علاقة لها بالسنن التي هي طريقة الله تعالى في معاملته لخلقه. فما جبل عليه الإنسان ـ كما قرر القرآن الكريم ـ من حب المال حباً شديداً ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾[الفجر:٢٠]، ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[العاديات:٨]، ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ﴾[آل عمران:١٤].

وما جبل عليه من البخل ومنع الفضل عندما يصيبه الغنى ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴾[الإسراء:١٠٠]، ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾[المعارج:٢١]، ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ﴾ [فصلت:٥١]. هذان الأخيران من قبيل القضايا الشرطية.

وكذلك ما جبل الإنسان من غريزة الطغيان إذ ظن أنه في غنى عن ربه بما له من غنى ظاهر في الدنيا ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧] كل هذه الغرائز وغيرها لا تدخل معنا في حديثنا عن السنن، إذ هي ليست منها، فالسنن ـ مع التجاوز ـ هي قوانين صارمة عامة تجرى على الإنسان أحكامها قسراً، إن كانت من السنن الكونية، أو تجرى عليه من خلال سلوكه واستخدام حريته وإرادته التي منحها الله تعالى له، وكانت مناط تكليفه، إن كانت من السنن الاجتماعية. والغرائز ليست من أي من النوعين. إنها بعض مكونات الإنسان، وأجزاء منه، وهى قد خلقت في الإنسان لتمكينه من آداء مهمته في هذه الدنيا، فلم تخلق الغرائز في الإنسان ليقوم بكبتها والقضاء عليها، وإنما خلقت فيه ليمارس الاستجابة لأمر الله تعالى إياه بتهذيب هذه الغرائز، واستخدامها في إطار التكاليف. فإذا كان قد جبل على حب المال، فقد دعي إلى التخلي عنه حبا لله تعالى، وهنا تظهر إرادة الإنسان، ومدى استجابته لأمر الله تعالى. وإذا كان قد جبل على حب الشهوات، فقد دعي إلى التعالي عليها، وضبطها بموازين الإسلام، وهنا يظهر أيضا مدى استجابة العبد لخالقه. وهكذا كل الغرائز الإنسانية، هي ذات تأثير كبير على السلوك الإنساني، لكنها ليست قوانين أو سنن تجرى أحكامها على الإنسان، إن قسراً أو من خلال سلوكه، كما هو الشأن في السنن الإلهية.

٤ـ بعض سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي وآثارها في الحياة

١/٤ تأصيل المسألة:

بعد هذه الجولة القصيرة حول السنن الإلهية، مفهومها وخصائصها وأساليب الهداية إليها والميادين التي تمارس السنن عملها فيها، والهدف من بناء الحياة على السنن، ننتقل من التعميم إلى التخصيص، من الحديث العام عن السنن الإلهية إلى الحديث الخاص عنها من ميدان محدد هو الميدان الاقتصادي.

إن القرآن الكريم قد علمنا أن كل ما يقع في الأرض من أحداث وما يصيب الإنسان من خير وما يحل به من ضر، لا يقع صدفة، أو يحدث اعتباطاً، وإنما يقع وفق ناموس عام ونظام يحكم الحياة ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾

[الحديد:٢٢]

وبناء عليه (وعلى صعيد الحياة الاقتصادية) فإن كل ما وجد ويوجد من الموارد وطريقة توزعها على جنبات الأرض، وزيادتها ووفرتها في منطقة ونقصها وقلتها في منطقة أخرى، والصفات التي توجد عليها هذه الموارد في كل صعيد، وكل ما يصيب المجتمع من تقدم وتخلف، وما يتحقق له من غنى وفقر، وما يناله من رفاهة الحياة وضنك المعيشة، إنما يتم وفق ذلك الناموس ويحكمه ذلك النظام ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[الطلاق:٣] ، هذا الناموس وذلك النظام الذي يحكم الحياة الاقتصادية هو سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي.

وإذ نحن في بداية إحتكاكنا بالدراسة الاقتصادية، فإنه من مقدمات هذه الدراسة، أن نقف على الأرضية الصلبة لها، ممثلة في الوقوف على سنن الله تعالى التي تتحكم في هذا الميدان، ويخضع لها الإنسان. علينا أن نتعرف على أهم هذه السنن، وشروط انطباقها، وضوابط حكمها للحياة الاقتصادية، وما هو أثر السلوك الإنساني فيها، وما الذي يجرى منها رغم أنف الإنسان، وما الذي يتخذ من سلوك الإنسان مادة له، هل في مقدور الإنسان أن يعاند هذه السنن ويخرج عليها ولو مؤقتا؟ أم أن ذلك غير مقدور له عليها؟ وهل تحكم هذه السنن الجانب المادي من الإنتاج فقط، أم أنها تحكم أيضا الجانب الاجتماعي منه، والذي يتمثل في علاقة الإنسان بالإنتاج، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان الناشئة عن التشارك في عمليات الإنتاج؟

بمعنى هل هناك سنن تحكم توزيع العائد بحيث إذا ساد العدل في التوزيع تحققت نتائج معينة، وإذا ساد سوء التوزيع تحققت نتائج أخرى؟

ثم في ميدان الاستهلاك، هل في هذا الميدان سنن لله تحكمه فيكون خروج الإنسان عليها مخلا بالعلاقة الصحيحة التي يجب أن تربط بين موارد الله تعالى واستخدامات الإنسان لها، فتترتب نتائج معينة على إتباع الإنسان للسنن كما ترتب نتائج مخالفة الإنسان لسنن الله تعالى في ميدان الاستهلاك.

وفى ميدان الحركة الحضارية وبناء العمران البشرى، وتحقيق النهوض الاقتصادي والشهود الحضاري، هل هدانا الله تعالى إلى السنن التي نملك باستخدامها أن نحقق النهوض إذا كبونا، وأن نحقق التقدم إذا تخلفنا، وأن ننتصر إذا هزمنا، ونمتلك القوة إذا ضعفنا، وان نعز إذا ذللنا؟

إننا كي نؤصل نظرية اقتصادية إسلامية، ونقيم بناء نظرياً يجيب على شتى التساؤلات المثارة في الميدان الاقتصادي علينا أن ننطلق من البحث عن سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي، عاملين على استنباطها ثم صياغتها صياغة دقيقة، ووضعها في مكانها الصحيح من البناء النظري الاقتصادي الإسلامي.

وسنجد أن سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي يُتوصل إليها من طريقتين، فالسنن الحاكمة للجانب المادي من الإنتاج، إنما نصل إليها عن طريق ملاحظة سلوك الظواهر المادية، والكشف عن العلاقات التي تربط بين ذلك السلوك ونتائجه، حتى تصل إلى القوانين التي تحكمها، والتي عليها تنقاد غلتها، وتعطي الإنسان خيرها، أما السنن الحاكمة للجانب الاجتماعي من الإنتاج فإن الوصول إليها يكون بالبحث في كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم - للاهتداء إلى السنن التي تحكم علاقة السلوك الإنساني بالعمليات الاقتصادية، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً. وتوضح متى يقود هذا السلوك إلى فلاح الإنسان، ومتى يقوده إلى التردي. وبتجميع المحصلة النهائية للسنن الحاكمة في المجالين، وسلكها في بناء نظري متماسك، نحصل على صورة للنظرية الاقتصادية الإسلامية. ثم تأتي الدراسة الاقتصادية لتغرس في عقول المنتفين لها أن من مهام الإنسان المسلم الأساسية العمل على اكتشاف السنن الإلهية، ثم استخدامها للوصول إلى الأوضاع التي يرغب في الوصول إليها.

إن على علم الاقتصاد الإسلامي (إلى جوار مهامه الأخرى) أن يقدم السنن المكتشفة في المجال الاقتصادي إلى الممارسين لمختلف المهام في المجتمع، كي تستطيع بها حياتهم، وتترشد بها خطواتهم. ثم إن عليه أن يستمر في البحث

والتنقيب من أجل اكتشاف السنن التي لم يكشف عنها، حتى تسد الثغرات التي لم تزل قائمة في شبكة التعرف على السنن الإلهية في المجال الاقتصادي، وكلما تقدم خطوة في هذا الطريق، كلما تمكن من امتلاك نظرية أكثر دقة وتمكن الإنسان من الاستفادة مما سخر له في كون الله تعالى، فاخرج عملية التسخير من القوة إلى علم الفعل والعمل.

وفي هذه العجالة لن نتعرض للسنن الإلهية التي تحكم الجانب المادي من الميدان الاقتصادي، وسنكتفي بعرض السنن الإلهية التي تحكم السلوك البشرى في الميدان الاقتصادي، تلك السنن التي سنستخلصها مباشرة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله -، وذلك كنماذج للسنن الإلهية التي تحكم هذا الميدان في مختلف فروعه. سنستعرض سنة الله تعالى:

١) في الحصول على الدخل (الرزق) على المستوى الفردي.

٢) سنة الله تعالى في تعظيم الإنتاج وزيادة الرخاء على المستوى العام (المجتمعي) (سنة الله في الإنتاج).

٣) ثم نعرض سنة الله تعالى في استخدام الدخل في إشباع الحاجات على المستوى العام (المجتمعي) أيضا (سنة الله في الاستهلاك).

٤) ثم سنة الله تعالى التي تحكم علاقات التوزيع المترتبة على اشتراك أفراد المجتمع في الاستفادة من الموارد المملوكة للمجتمع (سنة الله في التوزيع).

عسى أن يكون عرض هذه السنن داعياً إلى أن تنفعل بها جماهير أمتنا، وتستجيب لها بعد التعرف عليها، إذ لا قيمة لاكتشاف وعرض السنن إلا في الانفعال بها وتمثيلها في الحياة. واستخدامها في تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع والبعد به عن التردي في هاوية التخلف في شتى ميادين الحياة.

٢/٤: سنة الله في الحصول على الرزق (الدخل)

١/٢/٤: طريق الحصول على الرزق. مما يؤمن به المسلم، ويعتبره جزءاً من عقيدته أن الله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين، وانه ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، وأن الله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر، إذ أن خزائن كل شيء عند الله سبحانه وتعالى، وأنه ينزل منها بقدر معلوم له سبحانه، وأنه لو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء، إنه بعباده خبير بصير.

هذا ما يعتقده المسلم، ويؤمن به إيماناً جازماً، ولكن هل يتم الأمر اعتباطاً، وينال الرزق بدون سنة تحكم الحصول عليه؟ كلا. إن لله تعالى سنناً تحكم، وقوانين تنظم، ومسببات ربطت بأسباب، أظهر ما تكون في قضية تحصيل الرزق (الدخل).

ففي الوقت الذي يقرر القرآن الكريم أن الله هو الرزاق، يقرر أن الرزق إنما ينال بنوع سعي لا محالة. يقول سبحانه ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾[الملك:١٥].

فالطريق إلى تحصيل الرزق ـ كما تقرر الآية الكريمة ـ هو المشي والضرب في مناكب الأرض وجنباتها، جبالها ووديانها، بحارها وأنهارها، ظاهرها وباطنها، وسائر أرجائها، من أجل تحصيل الرزق الذي تكفل الله تعالى به، بسطه أو قبضه، بناء على اعتبارات موضوعية، تتعلق بسلوك الإنسان وسعيه، واكتشاف سنن الله تعالى التي تنقاد بها الماديات في هذا الكون ثم استخدامها، وإن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق أن يمارس عباده الأعمال المفضية إلى إيجاد

السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وبقدر استجابتهم لهذه السنة، بقدر ما تتسع أرزاقهم، وتفيض الخيرات بين أيديهم، وإذا لم يستجيبوا لهذه السنة نقصت الأرزاق، ولم يجدوا من السلع والخدمات ما يشبع كل حاجاتهم.

لقد قررت الآية التي بين أيدينا أن الله تعالى قد ذلل الأرض أي جعلها ميسرة للحركة فيها والتردد بين جنباتها من أجل تحصيل الرزق، فالرزق إنما يتوصل إليه بالتحرك على ظهرها، عملا فيها وإثارة لها، واستخراجاً لكنوزها، واستخداما للقوانين المختلفة التي بها تنقاد غلاتها، وبها تعطى ثمارها، التي رصدها الله تعالى لمن يسعى إلى تحصيلها، وهذا السعي في مقدور الإنسان ومكنته ـ إذ الأرض مذللة له ـ فمن نكل عن العمل فقد قصر، ولم يكن من المنطقي أن تصل إليه طيبات الأرض، وهو لم يسلك الطريق الذي رسمه الله تعالى للحصول عليها.

إن سنة الله تعالى أن كل كائن حي إنما يحصل على رزقه بنوع سعى، والإنسان أحد هذه الكائنات، وهو غير مستثنى من هذه السنة التي أقام الله تعالى عليها الحياة الدنيا وجعلها أحد الفروق بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة.

ولتأكيد هذه السنة وعموميتها، يبين لنا النبي، أن السعي في الرزق لا يتعارض مع اعتمادنا على الله تعالى وتوكلنا عليه، ولا ينافى إيماننا بأن الله تعالى هو الرزاق، ذلك أننا بعملنا إنما نطلب ما عند الله من رزق ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾[العنكبوت:١٧]، والابتغاء هو الطلب، والطلب ليس بشقشقة اللسان، وإنما بممارسة الأعمال. يقول النبي ﷺ لمن سأله أيترك الناقة مرسلة

ويتوكل على الله في حفظها، أم يعقلها ويتوكل على الله في حفظها؟ يقول له: أعقلها وتوكل. إن عدم عقلها ليس توكلاً، وإنما عقلها هو التوكل. فممارسة الأعمال ابتغاء للرزق من عند الله تعالى هو التوكل، قال الحكيم الترمذي: مر عمر بن الخطاب ـ بقوم فقال لهم: من أنتم؟ قالوا: المتوكلون. قال: أنتم المتأكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبه ـ أي بذره ـ في بطن الأرض وتوكل على ربه عز وجل[1].

فالمتوكل من يمارس الأعمال زارعاً، ومن يضرب في الأرض تاجراً، ومن يقف خلف آلته صانعاً، المتوكل من شرع في ممارسة شتى الأسباب التي أقامها الله تعالى طريقاً للحصول على الطيبات.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: وقد رتب الله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة، وحصول السرور في الدنيا والآخرة في كتابه **على الأعمال**، ترتيب الجزاء على الشرط، والمعلول على العلة، والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع.

وبعد أن يسرد الكثير من هذه الشواهد يقول: وبالجملة: فالقرآن من أوله إلى آخره صريح في ترتيب الجزاء بالخير والشر، والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب، بل في ترتب أحكام الدنيا والآخرة ومصالحها ومفاسدهما على الأسباب والأعمال[2].

---

(١) الألوسي، روح المعاني، طبعة لجنة العلماء، ج ٢٩، ص ١٥.

(٢) ابن القيم، الجواب الكافي، دار الهدى للطبع والنشر، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٧/١٦.

ومن ثم فإن تحقق الشرط يفضي إلى تحقق الجزاء، واتخاذ السبب يفضي إلى المسبب، والقيام بالأعمال يفضي إلى تحقق وحصول الرزق الذي ربطه الله تعالى بالأعمال، سواء في ذلك أن يكون متخذ الأسباب ومطبق السنة الإلهية مؤمناً بالله تعالى أم غير مؤمن، لأن الكل مرزوق من الله تعالى، وطريق الرزق الذي أقامه سبحانه هو العمل، فمن أتى به حصلت له نتيجته، ومن سلك الطريق أفضت به إلى ما طلب. ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[الإسراء:٢٠].

وعليه يكون لحجم الدخل وحجم الثروة علاقة طردية مع حجم واتخاذ الأسباب، واستخدام سنن الله تعالى التي تنفاد عليها غلة أرضه، ولا علاقة لذلك برضي الله تعالى وسخطه، ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ﴾[سبأ:٣٧]، ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧]

٢/٢/٤: المسلم وسنة الله في تحصيل الرزق:

بناء على ما تقرر في عرض سنة الله تعالى في تحصيل الرزق، فإن المسلم مكلف باتخاذ الأسباب المؤدية إلى تحصيل الرزق، ولا يتفق مع فهم المسلم لسنة الله هذه أن يقعد عن طلب الرزق، وقد علم ـ كما قال سيدنا عمر ـ أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، وإنما يستخرج الذهب والفضة، وسائر الأموال من معالجة الأرض، والضرب في جنباتها، زراعة وصناعة وتجارة وأنشطة مساعدة لهذه المجالات الرئيسية الأخرى في دنيا الإنتاج.

على المسلم أن لا يقعد عن طلب الرزق، وأن يبذل جهده في العمل واتخاذ الأسباب المؤدية إلى جمع المال من وجوهه المشروعة، فهذا العمل ـ إذا ابتغى وجه الله تعالى ـ لا يقل عن الجهاد في سبيل الله، بل إنه عمل قرين له بنص القرآن الكريم. فقد جمع الله تعالى بين الضرب في الأرض طلباً للرزق وبين الجهاد في سبيل الله تعالى كمبررين لتخفيف التكليف بقيام الليل فقال سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[المزمل: ٢٠]

فلقد خفف سبحانه عن المسلمين جميعاً من أجل المجاهدين والضاربين في الأرض متاجرين، والمرضى غير القادرين. يقول الرازي: ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال[1]. ولقد سوى بينهما رسول الله ـ عندما قال: يا معشر التجار أبشروا فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله. ولهذا رأينا ابن مسعود ـ يقول ـ كما نقل الرازي ـ أيما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين، صابراً محتسباً، فباعه بسعر يو[illegible]، كان عند الله من الشهداء[2].

وليس الأمر خاصاً بالتجارة بل إن جميع الأنشطة المباحة تقاس عليها فيكون سبحانه قد سوى بين الجهاد ـ وهو ذروة سنام الإسلام ـ وبين العمل في الإنتاج للطيبات في أي ميدان من الميادين. وليس في هذه التسوية غرابة، ذلك

---

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٩٨١، مجلد ١٥، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٧.

أن ممارسة الإنتاج إسهام في بناء القوة الاقتصادية للمجتمع، وهذه لا تقل في الأهمية عن القوة العسكرية التي بها الجهاد في سبيل الله، بل إنه بغيرها لا وجود للقوة العسكرية، فلا غرابة إذاً في أن يكون الانشغال بالإنتاج وممارسة العمل الاقتصادي مساوياً في الفضل والثواب، للجهاد في سبيل الله تعالى.

٣/٢/٤: علاقة الجهد بحجم العائد الاقتصادي

يقرر الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، وبينا أنه سبحانه قد رتب حصول الخيرات في الدنيا والآخرة على الأعمال، ومن ثم فهناك ارتباط بين إتقان العمل وإحسانه وبين العائد المترتب على العمل، أي أنه بقدر جهد الإنسان يكون عائده من عمله في الجملة، وسيتفاوت الناس فيما بينهم في الأرزاق، بسبب تفاوتهم في القدرات والمواهب، بل وبسبب درجة الإخلاص في أداء الأعمال، وليس الإتقان والتجويد ببعيد عن فكرة الإخلاص في أداء العمل. إذ للنية أثر كبير على عائد العمل، فبركات الله تعالى تتنزل على الناس بقدر إخلاص النية، وقد يضاعف الله الجزاء المادي للشخص في الدنيا ضعفاً أو ضعفين أو ثلاثة أو أكثر بناء على درجة الإخلاص في العمل.

وحسن النية ودرجة الإخلاص يمكن إرجاعها إلى امتلاك قدرات ومواهب معينة، أي هما نوع من العمل، وفي الحديث ما يثبت أن نية المرء من عمله. وهكذا قد يتفاوت عائد العمل حتى لو تساوى حجم العمل من الناحية الظاهرية.

إن للتفاوت بين الناس في ملكاتهم وإمكانياتهم، وما يؤدى إليه من تفاوتهم في حجم دخولهم وثرواتهم، حكم جليلة منها أن يتعاون الناس ويخدم بعضهم بعضاً، ولو تساوى الناس في الملكات والإمكانيات فتساووا في الدخول والثروات لما استقامت الحياة الدنيا التي أقامها الله تعالى على الابتلاء إن بكثرة المال وإن بقلته. ومن ثم على التعاون بينهم بحيث يقوم هؤلاء بدور ويقوم الآخرون بدور آخر، وكلها أعمال مأجورة من الله تعالى، إن في الدنيا، وإن في الآخرة. وقد نبه القرآن الكريم إلى حكمة الله تعالى الكامنة خلف تفاوت الناس في إمكانياتهم التي خلقهم الله بها، وما يتبعها من تفاوتهم في مستويات المعيشة التي توفرها لهم هذه الإمكانيات فقال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف:٣٢].

فالحكمة من تفاوت الناس في مستويات المعيشة، أن يتعاون الناس على استقامة الحياة، بأن يخدم بعضهم بعضاً، وأن يلي كل فريق عملاً، وأن يسد كل إنسان ثغرة.

وهكذا تتضح لنا سنة الله تعالى في الحصول على الرزق (الدخل) وهى أن الله تعالى قد جعله معلولاً للعمل، ونتيجة مترتبة على القيام به، بحيث ينمو الدخل بزيادة العمل ويقل الدخل بقلة العمل، فيكون ابتغاء الرزق هو ممارسة العمل، وتعمير الأرض، واستخراج خيراتها التي أودعها الله تعالى فيها، والعمل بمعناه الواسع هو الطريق إليها. وعليه فإن توقع الرزق بدون [illegible] سنن الله تعالى، والسعي في تحصيل الرزق متسق مع التوكل على

الله تعالى، ولا يتنافى معه. وأن ارتفاع مستوى دخل الفرد رهن بممارسة الأسباب المفضية إلى الحصول على الدخل، والتقاعس عن العمل يفضي إلى قلة الدخل ونقص الرزق، ومن ثم فإن الإنسان هو المسئول عما يناله من غنى أو يحل به من فقر، والتعلل بالقدر في هذا الموضوع جهل. يقول ابن القيم بعد أن وضع ابتناء المصالح على الأسباب والأعمال: «ومن تفقه في هذه المسألة وتأملها حق التأمل، انتفع بها غاية النفع، ولم يتكل على القدر جهلاً منه وعجزاً وتفريطاً وإضاعة، فيكون توكله عجزاً، وعجزه توكلاً، بل الفقيه كل الفقيه الذي يرد القدر بالقدر، ويدفع القدر بالقدر، ويعارض القدر بالقدر، بل لا يمكن للإنسان أن يعيش إلا بذلك»[1].

هذه سنة الله تعالى في تحصيل الدخل على المستوى الفردي، أما على المستوى الجمعي أو المستوى القومي، الذي نتحدث فيه عن دخل الأمة، ومستوى معيشة الجماعة الذي يتحقق لها من هذا الدخل، فإن لله سبحانه وتعالى سنة تحكم هذا الجانب، وتوضح متى تعيش الجماعة في رغد العيش، ومتى يحل بها ضنك المعيشة وسوء الأحوال، وسنبينه في السنة الإلهية الخاصة برغد المعيشة أو ضنكها.

٣/٤: سنة الله تعالى في رغد المعيشة وارتفاع مستواها

تحدثنا في البند السابق عن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق (اكتساب الدخل) وتبين لنا أن ذلك يتبع العمل الذي جعله الله تعالى سبباً في تحصيل الرزق واكتساب الدخل وينطبق ذلك على المستوى الفردي، حيث يبذل الفرد

---

(١) ابن القيم، الجواب الكافي، مرجع سابق، ص ١٧.

جهده ويسعى سعيه في تحصيل الرزق واكتساب الدخل، بيد أن بعض الأفراد قد لا يتمكن من السعي الذي يولد الدخل الذي يسمح له بالحياة الطيبة، وبعضهم قد يحقق دخلاً كبيراً لكنه ـ للظروف المحيطة بالمجتمع ـ لا يحقق لنفسه رغد العيش وطيب الحياة.

إن رغد العيش وطيب الحياة وارتفاع المستوى المعيشي في المجتمع له مقومات أخرى، ليس عمل الأفراد وسعيهم إلا واحد منها فقط، ولكن يبقى الكثير من الاعتبارات المتداخلة، والتي تشترك في إتاحة الحياة الطيبة للمجتمع، وتمتع أفراده جميعاً بالمستوى المعيشي الجيد، وتحقق الرفاهة والسعادة لهم، أو تفعل بهم عكس ذلك، فيحل بالمجتمع ضنك المعيشة. وسوء الأحوال مع أن حجم الدخول والثروات في أيديهم ليس بالقليل.

إن سنة الله تعالى في هذا الميدان هي «العدل» والعدل شريعة الإسلام ومطلب أساسي، وركن من أركان النظام، فإذا بنيت الحياة على العدل الاجتماعي والعدالة في التوزيع، ظهرت آثار بركات الله تعالى وتوفرت الطيبات وفاضت، وإذا ساد الحياة الظلم الاجتماعي وبنيت العلاقات الاجتماعية على الأثرة، وغاب منها العدل، نقصت الطيبات، ولفت المجتمع المشاكل التي تأخذ بخناقه وتجعل معيشته ضنكا.

إن العدل الاجتماعي هو السبب، ورغد العيش ووفرة الطيبات هي المسبب. والعدل هنا هو جماع الإسلام، والالتزام به في كل مجال.

لقد جاءت آيات الكتاب الكريم موضحة أن الالتزام بهدى الله تعالى وتطبيق شريعته، يمكن المجتمع من الحياة الطيبة، فيغدق عليه الخيرات،

وتفيض عليه البركات. يقول سبحانه ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الأعراف:٩٦]، كما يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[المائدة:٦٦]. ويقول سبحانه: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾[الجن:١٦].

إن هذه الآيات تربط بين تطبيق شريعة الله تعالى ـ وقوامها العدل ـ وبين ازدهار الحياة، وكثرة الخيرات، وتنزل البركات. فإذا صيغت سلوكيات المجتمع في شتى المجالات وفق شريعة الله تعالى فإن النتيجة هي أن يحيا حياة المجتمع طيبة، يرفرف عليه الأمن، ويظله الغنى، وتشيع الرفاهية في كل جناته.

إن شريعة الله تعالى في الميدان الاجتماعي تعنى عدالة التوزيع ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧] وشريعة الله تعالى في الميدان الإنتاجي تعنى العمل الدائب، وصيانة الموارد والمنتجات من التبديد والضياع، إسرافاً وتبذيراً، وهي في ميدان الاستهلاك حماية للطيبات من أن تستخدم فيما لا ينبغي أن تستخدم فيه، كما تعنى حماية السلوك الاستهلاكي من البخل والتقتير، وترتيب أولويات لإشباع الحاجات، تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات وتقف عند الكماليات، فلا يتجاوزها السلوك الاستهلاكي ليقع في براثن الترف.

إن شريعة الله قد جاءت أيضاً بتحريم الربا وإيجاب الزكاة، كما جاءت داعية إلى تبنى أكفأ أساليب الإنتاج واعدل أساليب التوزيع والاستقامة على

هذه الشريعة، تقود إلى نتيجة لا تتخلف وسنة لله لا تتبدل هي وفرة الخيرات، وزيادة الطيبات، ورغد العيش وطيب الحياة.

إن خلاصة هذه السنة، أن العمل داخل الأُطُر الصحيحة، مع الالتزام بالقيم، ينتهي بنا إلى تحقق الوفرة والرخاء، وطيب العيش والحياة. وهذا هو ما عبرت عنه الآيات الكريمة التي أوردناها، فهي قد تحدثت عن علاقة قائمة بين تطبيق شريعة الله تعالى، وبين وفرة الخبرات. وقد عبرت الآيات الكريمة عن الالتزام بشريعة الله تعالى بأنه الإيمان والتقوى مرة، وإقامة التوراة والإنجيل وسائر ما نزل على البشر من ربهم مرة، والاستقامة على الطريقة مرة ثالثة. كما عبرت عن النتيجة المترتبة على هذا الالتزام بأنه فتح البركات من السماء والأرض مرة. وأنه أكل البشر من فوقهم ومن تحت أرجلهم مرة، وأنه سقياهم ماءً غدقاً مره ثالثة.

فالسنة التي تقررها هذه الآيات تتلخص في أن وفرة الطيبات ورغد العيش وطيب الحياة إنما يترتب على الالتزام بشريعة الله تعالى وركنها الأساسي الذي هو العدل في كل المجالات.

ذلك هو الجانب الإيماني من هذه السنة، وهناك الجانب المغاير والذي يمكن أن نهتدي إليه عن طريق الأخذ بمفهوم المخالفة الذي تهدى إليه الآيات السابقة، وهو الارتباط بين الخروج على شريعة الله تعالى، والنقص في الخيرات، وانخفاض مستوى الطيبات ومستوى المعيشة في المجتمع. وبرغم إمكانية فهم ذلك من مفهوم المخالفة لما قررته الآيات السابقة- كما قلنا- إلا أن الله

تعالى قد أشار في كتابه الكريم إلى هذا الجانب من هذه السنة إشارات صريحة فقال على سبيل المثال ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه:١٢٤]

فالإعراض عن ذكر الله تعالى، والكفران بنعمته سبحانه هو الخروج عن أحكام شريعته، وعدم الالتزام بتطبيقها ورفض إقامة الحياة الاجتماعية على هدى منها، هذا السلوك من المجتمع تعقبه نتيجة لازمة له، هي ضنك المعيشة بما يحمله من انتشار الجوع أو فقد الأمن، وملازمة ذلك للمجتمع كأنه لباس يحتويه ويشتمل عليه.

يحدث ذلك للمجتمع، حتى في ظل كثرة الموارد، والقيام بالإنتاج، لكن غياب العدل الاجتماعي والعدل بصفة عامة والذي قلنا إنه ركن الإسلام الأكبر، يجعل الأثرة والاستئثار في جانب ويجعل الجوع والاحتياج لباساً للجانب الأكبر من أفراد المجتمع، كما يجعل الخوف وعدم الأمن لباساً للجميع، بسبب صنيعهم وغياب العدل الاجتماعي من مجتمعهم.

إن حجماً معيناً من الطيبات يوزع بصورة عادلة على أفراد المجتمع يقيم حياة طيبة أعلى بكثير من ضعف هذا الحجم إذا ساء توزيعه، فاستأثر به البعض وحرم منه الأكثرون.

إنها سنة لله تعالى عامة مطردة لا تتبدل، إذا قامت الأمة بالوفاء لرسالتها، ونهضت بالواجبات الملقاة على عاتقها، مكنها الله تعالى في الأرض وأفاض عليها نعمه وعاشت حياة طيبة. وإن هي تنكبت الطريق الصحيح، وخانت

رسالتها وأعرضت عن منهج الله تعالى عاشت حياة نكدة، تملأها المشاكل، وتكتنفها الصعاب، حتى تحكم فيها سنن الله تعالى حكماً نهائياً.

١/٣/٤: مثل من القرآن يشرح هذه السنة

لقد قرر الله هذه السنة في العديد من الآيات التي أوردنا بعضها، وضرب لنا مثلا لعلنا نعقله، يبين لنا عاقبة الخروج على شريعة الله تعالى، وعدم وفاء الأمة لرسالتها، يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[النحل:١١٢].

إن هذه الآية الكريمة تعرض لنا سنة الله تعالى في المجتمعات، ومتى يفي دخلها القومي بحاجات أفرادها، ومتى لا يتحقق لها ذلك؟ إذ تعرض الآية حالة القرية وهي ملتزمة، قائمة بواجباتها، تبذل جهدها في إقامة علاقات خارجية اقتصادية، وتسعى سعيها في ممارسة الإنتاج، وحسن الاستهلاك، مما حقق لها الأمن في مجالاته، وما يترتب على الأمن من الاطمئنان وطيب الحياة، ثم عرضت الآية الكريمة حالة القرية، بعد أن غيرت سلوكها ونقضت عهدها وكفرت بأنعم ربها، فتبدل حالها في جميع المجالات.

كانت القرية في الحالة الأولى تعيش مستوى معيشياً طيباً وتنعم بالأمن والاطمئنان لأنها:

١) تطلب رزقها من كل مكان، أي تعمل في شتى مجالات الإنتاج في التجارة والزراعة والصناعة، وشتى مرافق الحياة، تعمل فتحصل على رزقها، وتعمل فتنتج وسائل الدفاع، وتنصب من يحفظون أمنها الداخلي والخارجي،

فيتحقق لها الأمن، كانت هذه حالها، طالما هي قائمة على العمل، فلما كفرت بأنعم الله تعالى عليها، تبدل أمنها خوفاً، وطيب عيشها جوعا، فما هو هذا الكفر الذي بدل حالها ؟ إنه النكول عن العمل، الذي كانت تمارسه، أي عدم استخدام نعم الله تعالى فيما خلقت له، عدم استعمال الطاقة البشرية التي يملكها الأفراد، وعدم استخدام الموارد المادية التي وهبها الله تعالى لها، ممثلة في الأرض وما عليها من إمكانيات وما في باطنها من موارد. وهناك في الغالب- تلازم بين عدم استخدام الإمكانيات البشرية، وعدم استخدام الإمكانيات المادية.

إن الكفر هنا ليس إنكار وجود الله تعالى، وإنما هو عدم استخدام نعم الله فيما خلقت له، فالآية الكريمة لم تقل: فكفرت بالله وإنما قالت: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢] فماذا كانوا يصنعون؟ إن صنعهم هو نكوصهم عن استخدام موارد الله تعالى فيما خلقت له، إما بعدم الاستخدام من الأساس كسلاً مثلا، وهذا تبديد وتضييع، وإما باستخدامها فيما حرم الله تعالى، وهو تبديد وتضييع أيضاً، وإما باستخدامها استخداماً سيئاً بالإنفاق على الكماليات وترك الحاجيات والضروريات، وهذا تبديد وتضييع كذلك.

إن المثل الذي ضربه الله تعالى لنا، يقرر أن الكفر بنعم الله تعالى، أي عدم البحث عنها واكتشافها، ثم استخدامها فيما ينبغي أن تستخدم فيه عقلاً وشرعاً، طريق إلى التخلف الاقتصادي، الذي تتمثل أهم مظاهره في الخوف على الحاضر والمستقبل، لأن الجماعة لا تملك مقومات الدفاع عن نفسها، فلا تلبث الأمم

الأخرى أن تتكالب عليها، كما تتمثل مظاهره في الجوع وعدم إشباع الحاجات، لأنها لم تنتج القدر الكافي من الطيبات التي تحقق للجماعة أمنها الغذائي. وإذا اجتمع على الجماعة الخوف والجوع فإنها تكون في أشر حالات التخلف، وأسوأ حالات الاحتياج.

إن الجائع قد يغريه الأمن، فالآمن قد يصبر على الجوع، وربما يستطيع أن يعالج موقفه في ظل الأمن، وإن الخائف قد يجد في ثرائه بعض العزاء، وربما يتمكن في ظل هذا الثراء من إصلاح أوضاعه الأمنية، أما إذا اجتمع الجوع والخوف، أي سوء الأوضاع المعيشية، واختلال الأحوال الأمنية، قلوب واجفة، وبطون خاوية، فأي شيء يتعزى به؟ وأي وضع يصبر عليه ؟ وأية أحوال يمكن إصلاحها في ظل الجوع والخوف؟ لا شك أنه يكون في أسوأ الحالات، وأقسى الظروف، وليس ذلك إلا بما كان يصنع، عندما أهمل وبدد وضيع نعم الله تعالى بصورة من صور التضييع والإهمال.

إن تغيير الأوضاع وتحسين الظروف، وتحقيق الأمن، وإنجاز التقدم، إنما يتحقق بتغيير هذا الصنيع بصنيع آخر، واستبدال الإنجاز والعمل بالإهمال والكسل، وإعمال العقول في اكتشاف سنن الله تعالى في أرضه، وإتباع هديه في اكتشاف الموارد، وابتداع أفضل الأساليب لإدارتها، وأرشد السبل في الاستفادة منها عند ذلك تستعيد الجماعة- في المثل القرآني الذي نحن بصدده- الأوضاع التي كانت عليها، قبل أن تكفر بنعم الله تعالى، وتخرج عن هديه، عند ذلك يعود إليها الأمن والاطمئنان، ويأتيها رزقها رغدا من كل مكان، لأنها سعت إلى تحصيله، طبقاً لسنة الله تعالى في تحصيل الرزق والحصول على الدخل.

إن هذا المثل الذي ضربه الله لنا- وكل الأمثال في القرآن الكريم- إنما ضربت من أجل العظة والاعتبار، وما يتعظ ويعتبر إلا أصحاب العقول

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾

[العنكبوت:٤٣]

إن الأمة الإسلامية اليوم في مجملها، قد اجتمع عليها الخوف والجوع معاً، فهي لا تنتج ما يمكنها أن تدافع به عن نفسها، وهى لا تنتج ما تسد به حاجات أبنائها، فهي عالة على غيرها في وسائل الدفاع، كما هي عالة في وسائل الإشباع، وقد بلغ بها الوهن إلى الدرجة التي يتحكم فيها أعداؤها في تسليحها وطعامها، فلا يسمحون لها من السلاح إلا بما لا يضرهم، ولا يقدمون لها من الطعام إلا ما يبقيها تابعة لهم، أما إن حاولت بعض بلاد الإسلام أن تنتج من السلاح ما يكافئ الأسلحة التي يملكها أعداؤها، فإنه يحال بينها وبين ذلك بشتى الطرق، وإن حاولت أن تكتفي من الطعام وضعت أمامها العراقيل والصعاب، إن لم تحارب علانية. وما تمكن أعداء الأمة الإسلامية من أن يفعلوا ذلك إلا بتفريطها في إمكانياتها وطاقاتها، وكفرها بنعم الله تعالى عليها، تلك النعم التي كان بالإمكان أن تكون من أقوى الأسلحة في يدها، تنال بها حقوقها، وتوفر بها الخير لأبنائها.

إن هذا المثل يجب أن يوقظنا من غفلتنا، ويطلعنا على حقيقة موقفنا، وأن يبصرنا بالطريق الصحيح إلى استعادة الأوضاع التي كنا عليها طوال تاريخنا

﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾

[العنكبوت:٤٣]

إنها- كما قلنا- سنة الله تعالى لا تتبدل ولا تتحول، جاءت في أسلوب القضية الشرطية التي قلنا إن الجزاء فيها متوقف على تحقيق الشرط، من يستقم على أمر الله، ويوفر العدل الذي هو شريعة الله، تفيض عليه بركات الله تعالى ويأكل من فوق رأسه ومن تحت قدميه. يقول الإمام على كرم الله وجهه: «من أخذ بالتقوى غربت عنه الشدائد بعد دنوها، وأحلوت له الأمور بعد مرارتها وانفجرت عنه الأمواج بعد تراكمها، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها، وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورها، وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها»[1].

٤/٤: سنة الله في الاستهلاك

خلق الله تعالى الإنسان لا تستقيم حياته بدون استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات. أي لا تستقيم حياته بدون ممارسة الاستهلاك، ذلك أن الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات، ومن ثم فمن الطبيعي أن يسمح الله للإنسان بالاستهلاك ويبيحه، بل ويأمر به ويحث عليه. قال تعالى ﴿وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾[الملك:١٥]، فهذا أمر بالاستهلاك، بعد أن أمر الله تعالى في الآية نفسها بممارسة الإنتاج ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾[الملك:١٥]، والإنتاج- كما يتضح من الآية الكريمة- إنما يمارس في الأصل من أجل تحقيق امكانية تحقيق الاستهلاك، ذلك الاستهلاك الذي لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا به.

---

(١) نهج البلاغة: جمع الشريف الرضي، نشر دار المعرفة، بيروت، بدون رقم أو تاريخ، شرح وتعليق الإمام الشيخ محمد عبده.

وعليه فإن سنة الله تعالى تقضي بأن يُمارس الاستهلاك، وأن يُتخذ طريقاً إلى حفظ الحياة الإنسانية. وإذا كان الهدف من الاستهلاك هو حفظ الحياة الإنسانية ذات الطبيعة التي لا تقوم بغير استهلاك السلع والخدمات، فإن هذا الاستهلاك يجب أن يكون في حدود الغاية منه، أي حفظ الحياة الإنسانية لا تدميرها، أي أن الاستهلاك لا ينبغي أن يصل إلى ما يتعارض مع الغاية منه، وهي حفظ الحياة، فإذا وصل الاستهلاك إلى هذا الحد، أي حد تهديد الحياة الإنسانية، وليس المحافظة عليها، فقد خرج عن الغاية التي شرع من أجلها.

ومن ثم فإن سنة الله في الاستهلاك تشتمل على عدم جواز وصول الاستهلاك إلى هذه المرحلة، أي تدمير الحياة الإنسانية، بصورة مباشرة وباستهلاك السلع المدمرة لها، مثل شتى السلع والخدمات المحرمة من خمور ومخدرات، ومراقص.... إلخ، أو بصورة غير مباشرة عندما يتجاوز الاستهلاك الحدود المباحة إلى حدود الإسراف والتبذير. وتهديد الحياة في هذه الصورة يأتي من عدة مصادر، إذ الإسراف يخل بإنماط الاستهلاك في المجتمع، فتتهدد الحياة الإنسانية والإسراف يخل بقدرة الجسم الإنساني على أداء واجباته، فتتهدد الحياة الإنسانية. يقول عمر بن الخطاب: «إياكم والبطنة، فإنها ثقل في الحياة، وفتن في الممات»[1]. فهي ثقل في الحياة، أي تعوق عن القيام بالأعمال. والإسراف يبدد الموارد التي جعلها الله للناس قياماً، ومصدراً للطيبات، فتتهدد الحياة الإنسانية، والإسراف في الاستهلاك من مصادر تلوث البيئة، وإذا لوثت البيئة فقد تهددت الحياة الإنسانية. والمسرفون بسلوكهم الاستهلاكي يفسدون في

(١) الغزالي، إحياء علوم الدين، دار الشعب، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٤٨٩.

الأرض بصورة إجمالية، والإفساد في الأرض يهدد الحياة الإنسانية ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

وهكذا يتبين بجلاء أن الاستهلاك المأمور به، لا يصح أن يصل إلى نقيض المقصود منه. وتكون سنة الله في الاستهلاك متمثلة في وجوب القيام به في الحدود التي تحفظ على الإنسان حياته في أفضل صورها، ولا تؤدى إلى الإخلال بدوره في عمارة الأرض. والاستهلاك الذي يخل بدور الإنسان في عمارة الأرض، هو الذي يقل عن أو يتجاوز الحدود التي تحفظ الحياة في أفضل صورها كما قلنا. ولذلك وجدنا الإسلام ينهى عن أن يقل الاستهلاك أو يزيد عن هذا المقدار فهو ينهى عن التقتير في الإنفاق الاستهلاكي، ويعتبر المقتر عاصياً لله تعالى، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾[الإسراء:٢٩]. ويقول النبي ﷺ «**وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا**»[1]، فمن هذه النصوص ندرك أن هناك حداً أدنى للاستهلاك لا ينبغي للفرد أن يعيش دونه، طالما هو قادر على تحقيقه، فإن لم يفعل فقد ارتكب إثم التقتير. وكذلك ينهى الإسلام عن أن يتجاوز الاستهلاك قدراً معينا وإلا اعتبر المتجاوز مسرفاً، والسرف كما يقول الرازي: «مجاوزة الحد في التنعم والتوسع في الدنيا، وإن كان من حلال»[2]. إن الإسراف محرم في الإسلام في كل شيء، حيث جاء النهى عنه مقروناً بالمأكل والملبس والمشرب والصدقة، وجاء مطلقاً عن التقييد بشيء، مما يعنى تحريمه في كل شيء. يقول

---

(١) الصنعاني، سبل السلام، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠، ج ٣، ص ١٥٦٩.

(٢) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مرجع سابق، ج ٢٤، ص ١٠٩.

الله تعالى ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأعراف:٣١]، ويقول: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[الأنعام:١٤١]، ويقول سبحانه ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[الشعراء:١٥١-١٥٢].

فعلى المسلم إذن أن يتجنب الإسراف في شتى صوره، في المأكل والملبس والمشرب، والصدقة، والترفيه، وسائر الأغراض المشروعة، لأن الإسراف يعنى تبديد الموارد وإضاعة الثروات في غير نفع، وهو في الوقت نفسه، يدفع القوى الاقتصادية في اتجاه التضخم، الذي يحطم الثروات النقدية، فهو في ذاته تبديد وتحطيم للثروات، وفيما يؤدى إليه التضخم من تحطيم لبعض الثروات، من أجل هذا فإن أهم ما فسرت به إضاعة المال التي نهى عنها في الحديث الصحيح، الإسراف.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التقتير كما نهى عن الإسراف، فإنه يكون قد أمر بالاستهلاك في الحدود التي تحفظ الحياة الإنسانية في أفضل صورها، هذا المستوى من الاستهلاك هو الذي يطلق عليه في الإسلام القوام بين التقتير والإسراف ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:٦٧]

ومن هنا فإن مجال حركة المجتمع المسلم الاستهلاكية يقع في هذه المنطقة، وهو فيها حر الحركة، إن شاء كان في أولها وإن شاء كان في وسطها، وإن شاء كان في أعلاها، تبعاً للإمكانيات المتاحة، وما يهدى إليه العقل السليم، والفكر الاقتصادي الرشيد، والموقف النفسي للمستهلك الفرد.

هذه هي سنة الله في الاستهلاك، فمن استجاب لها، استقامت حياته، ومن لم يستجب لها حقت عليه نتائج مخالفتها، تلك النتائج التي أشارت إليها آيات الكتاب الكريم، مغبة على نتائج تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة أو بالنقص.

إن تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة هو الذي وصفه القرآن الكريم ببطر المعيشة، أي تجاوز حد الاستهلاك بالزيادة إلى الحد الذي يصل إلى الترف وبطر النعمة. فإذا وصل الأمر إلى أن يصبح ذلك صيغة للمجتمع فقد قرر الله تعالى أنه يقود إلى هلاك المجتمع وتدميره، فيقول تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[الإسراء:١٦]. ويقول سبحانه: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[القصص.٥٨]

وهلاك المجتمع- نتيجة لتجاوز حدود الاستهلاك إلى أن يصل إلى الترف وبطر النعمة- صور عدة، وليس بشرط أن يكون هذا التدمير فناءاً مادياً، أو استئصالاً للشأفة، وإنما يتحقق الهلاك المعنوي للمجتمع بخروج حياته من حالة الاستقامة والصلاحية، إلى حالة الاضطراب، ونكد العيش، وضوائعه، عندما يقع في الجوع والخوف بما كان يصنع، عندما تأخذ المشاكل بتلابيبه، فلا يخرج من مشكلة إلا ليقع فيما هو أشد منها، وكل هذه صور من الهلاك أشار إليها القرآن الكريم كأنواع من العقاب حلت بالمجتمعات التي بطرت النعمة، وأترفتها السعة فلم ترع حق الله تعالى فيما أنعم عليها به من نعم.

وكذلك فإن تجاوز حدود الاستهلاك بالنقص يؤدي أيضاً إلى هلاك المجتمع، فتجاوز حدود الاستهلاك بالنقص هو الذي وصفه القرآن الكريم

بالتقتير والبخل، وهى كلها ألفاظ تصف هذا التجاوز في الاستهلاك بالتدني إلى الدرجة التي تفسد الحياة الإنسانية، والحياة الاجتماعية. إنه ظلم للنفس وللمجتمع؛ أما أنه ظلم للنفس فلأنه يحرمها مما هي في حاجة إليه، ويعوقها عن أداء وظائفها في الحياة، وأما أنه ظلم للمجتمع فلأنه يؤدى إلى نقص الطلب الفعال فيه، حتى يوقعه في الكساد، ويلقى به إلى التهلكة. يقول الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ويقول النبي ﷺ: «وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا».

كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم، فيصيب الأمة في طاقتها الإنتاجية، ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنياً ونفسياً وعقلياً وفنياً، فلا تملك الأمة مقومات البقاء ومغالبة الأقوياء، فتقع في براثن الهلاك. فالتهلكة والهلاك هي النتيجة المتوقعة للمجتمع الذي ينتشر فيه تجاوز الحد الأدنى من الاستهلاك، إذ يمارس أفراده التقتير ويتصفون بالبخل، خضوعاً منهم للشح.

وهكذا نرى أن الهلاك هو عقوبة المجتمعات التي تنزل بها بسبب عدم استجابتها لسنة الله تعالى في الاستهلاك.

٥/٤: سنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية هي ما يقوم بين الناس من علاقات وهم بمعرض استخدام موارد الله تعالى في إشباع حاجاتهم، باشتقاق السلع والخدمات المشبعة (الطيبات) من هذه الموارد. ويمكن أن نقول عن هذه العلاقات إنها

جوهر النظام الاقتصادي الذي يقوم بالوظائف الاقتصادية المختلفة، والتي من خلالها نتناول جوانب المشكلة الاقتصادية.

هذه العلاقات أقامها الله تعالى على أساس عام، هو سنة من سننه سبحانه، هذا الأساس هو العدل الذي قامت به السموات والأرض، العدل في كل شيء، وتجنب الظلم في كل شيء، يقول الله تعالى في حديثه القدسى «يَاعِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظْلِمُوا»[1]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾[النحل:٩٠]، ويقول عز وجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، ويقول سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[النساء:٥٨]. إلى غير ذلك من تعليمات الله تعالى وتعليمات رسوله التي تؤسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشئون الحياتية على العدل، وتبين أنه حكم الله تعالى، ومراده من عباده، وسنته فيهم، التي يعاملهم على أساس منها، فإن هم استجابوا لها، ونظموا شئونهم على هدى منها، استقامت أحوالهم، وازدهرت مجتمعاتهم، وإن تنكبوا الصراط السوي وأداروا ظهرهم لها، حلت بهم العقوبات التي جرت سنة الله تعالى بأن تنزل بكل من يقيم حياته على الظلم، ويبنيها على غير سنن العدل.

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[هود:١١٧]. قال الرازي في تفسير هذه الآية: «إن المراد من

(١) جزء من حديث قدسي طويل.

الظلم في هذه الآية الشرك، والمعنى أن الله تعالى لا يهلك أهل القرى بمجرد كونهم مشركين، إذا كانوا مصلحين في **المعاملات فيما بينهم**، يعامل بعضهم بعضاً على الصلاح، وعدم الفساد»[1].

أي إن **المعاملات** بين الناس إذا قامت على أساس من الصلاح وعدم الفساد، أي على العدل وحصول كل ذي حق على حقه بغير ظلم لأحد المتعاملين. فإن المجتمع الذي تقوم فيه هذه العلاقات هو بمنأى عن الهلاك، وإن كان لا يؤمن بالله تعالى. أي «أن الدولة الكافرة قد تكون عادلة، بمعنى أن حكامها لا يظلمون الناس، والناس أنفسهم لا يتظالمون فيما بينهم، فهذه الدولة مع كفرها، تبقى، إذ ليس من سنة الله تعالى هلاك الدولة بكفرها فقط، ولكن إذ انضم إلى كفرها ظلم حكامها للرعية، وتظالم الناس فيما بينهم، أهلكهم الله»[2].

وهذا هو ما قرره الإمام ابن تيمية بوضوح في المقولة التي اشتهرت عنه إذ يقول: «وأمر الناس إنما يستقيم في الدنيا مع العدل، الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما يستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم يشترك في إثم، ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة»[3].

---

(١) الفخر الرازى، التفسير الكبير، مرجع سابق، تفسير الآية رقم ١١٧ من سورة هود.

(٢) د. عبد الكريم زيدان، سنة الله في الأمم والأفراد والجماعات، مطبعة الرسالة، ط ١ بدون تاريخ ص ١٢٢

(٣) ابن تيمية، رسالة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، ص٤٠.

فسنة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية، التي عبر عنها الرازي «بالمعاملات فيما بينهم» أن تقوم على العدل وليس الظلم، ولا يضر العدل إن شابه أنواع من الإثم ولا يصلح الظلم وإن خلا من أنواع الإثم الأخرى، كما بين ابن تيمية.

هذه السنة إذا تحققت في المجتمع إزدهرت حياته، واستقامت أحواله، وفاضت فيه الخيرات، يقول النبي ﷺ «**إِقَامَةُ حَدٍّ فِي الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» فإقامة الحدود تعنى إقامة العدل، وهذا في تأثيره يشبه تأثير المطر الذي ينبت به الزرع، ويحيا به الفرع، وتنمو به الأرض، وعليه تقوم الحياة. إن إقامة حد واحد يقيم عدلاً بين طرفين، فيدل كل هذا الخير في أثره على المجتمع. ومن هنا نفهم أيضا كيف أن التفرقة في إقامة الحدود بين الناس تقود إلى هلاك المجتمع، إن السبب هو غياب العدل الذي تستقيم به الحياة «إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»[1].

إنها التفرقة في المعاملة بين الناس على أساس من مراكزهم الاجتماعية، حيث يباح للأقوياء والمتسلطين الخروج على القوانين، بل واستخدامها في تحقيق أغراضهم ومآربهم الخاصة، بينما تطبق بأقصى درجات الحزم- إن لم تكن القسوة- على عامة الناس وسوادهم الأعظم، عندها تتبين الغالبية أنها لا تعيش في وطنها، فتهاجر إلى داخلها وعمقها النفسي وتشعر بغربتها في بلادها، وتقل

---

(١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، انظر رياض الصالحين، حديث رقم ١٧٦٧ ط دار إحياء التراث بدولة قطر. ط الأولى ١٩٨٦.

رغبتها في العمل والإنتاج، لأنه في ظل الظلم، لن تكون ثمراته لهم، وفى النهاية يحل بالمجتمع ما يحل بكل ظالم مهما طال عمره ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[النمل:٥٢]

إن الظلم إذا سمح له بالظهور ورضي به على أساس أي مستوى من المستويات لا يلبث أن يتفشى حتى يعم المجتمع كله وفى كل مستوياته، وكأن المستويات المختلفة تشبه الأنابيب المستطرقة التي يتخللها الماء، فينتقل من أنبوب بالظلم في مجال من مجالات الحياة، فإنه لا يلبث أن يظهر في مجال ثان وثالث حتى يعم المجتمع كله.

إن الشخص الذي يظلم غيره، يُظلم أيضا من شخص آخر، وربما يُظلم من نفس الشخص الذي ظلمه من قبل، أي يقع في المجتمع الظلم المتبادل بين الأفراد والفئات، بين الحكام والمحكومين، بين العمال وأرباب الأعمال، بين التجار والمستهلكين، إلى آخر من تقوم بينه وبين غيره علاقة أو تعامل.

إن رب العمل الذي يظلم العاملين لديه، بغبنهم حقوقهم وإنقاصهم أجورهم، سيجد من يفعل به ذلك ممن يوردون إليه المادة الخام، أو يتعاملون معه في الميدان الضريبي مثلاً، بل ربما لحقه الظلم من العمال الذين ظلمهم عندما يردون الظلم بظلم آخر، يتمثل في عدم آداء الواجب بعدم الإتقان والتجويد، فتخرج المنتجات من أيديهم أقل جودة من المطلوب، ولن يحصل رب العمل في هذه الحالة على العائد المرتفع الذي أراده، ومن أجله ظلم العمال وأنقصهم حقوقهم. وهكذا تولى ظالم على ظالم، وانتشر الظلم في جنبات المجتمع، عندما سمحت بظهوره في جانب منها، وصدق الله العظيم عندما

يقرر هذه الحقيقة فيقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩].

إن الظالم سيجد من يوقع به الظلم، والمسئول عن وقوع الظلم به هو ظلمه السابق لغيره، فهذه سنة الله تعالى، أن يولى بعض الظالمين بعضاً، وأن يسلط الظالم على ظالم، ثم يسلط على الظالم ظالماً ثالثاً، حتى تصبح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كلها مبنية على الظلم، وعندها يحل بالمجتمع جزاء الظالمين، وهو الهلاك ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[الكهف:٥٩]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنبياء:١١]، ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام:١٤٧]، ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[الأنعام:٢١، ١٣٥، يوسف:٢٣].

إنها الحلقة المفرغة من الظلم إذاً، وعلاجها يكون بالإقلاع عن الظلم، والعودة إلى إقامة العلاقات الاقتصادية على أساس من العدل، فإذا قدر [illegible] أن يثوب إلى رشده قبل أن يحل به الهلاك استفاد من العلاج، وإن [illegible] ذلك أنطبقت عليه سنن الله تعالى في هلاك الظالمين، والذي يحل وإن [illegible] لسنة الله أيضا ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل:٦١]

[illegible] المجتمع وإعطاؤه فرصة لكي يصلح أوضاعه، ويبنى علاقاته [illegible] بعد أن سادها الظلم، فإذا انقضت الفرصة، ولم يستغلها المجتمع،

جاء أجله، وحانت ساعة استبداله ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾[الأنبياء:١١].

وقد يقول قائل: إن الظلم لم تمارسه الغالبية حقاً، ولكن هناك من الناس من لا يقر بهذه الممارسات ولا يرضى عنها، فهل يهلك مع الهالكين؟

والإجابة تولتها آية أخرى في كتاب الله تعالى، تحذر هذا البعض من الناس من مغبة الظلم الذي استشرى في المجتمع، وأن هلاكه- إذا وقع- لن ينجو منه أحد، تقول الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الأنفال:٢٥] ويقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»(١).

وإن أهم المجالات التي يطلب فيها العدل بصورة أكثر من غيرها، هي مجال التوزيع في الثروة وفي الدخل، ثم مجال الحقوق المدنية، والتسوية بين الناس فيها، فإنه إن تحقق العدل في هذين المجالين سرى إلى غيرهما من المجالات بصورة تلقائية، وتتكرر فكرة الأنابيب المستطرقة هنا ولكن في الاتجاه الصحيح الذي يسير نحو نشر العدل وجعله قاعدة لبناء الحياة.

ولعله من المفيد هنا أن نوضح فكرة ربما يأخذها الناس قضية مسلمة، وما

(١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة، انظر رياض الصالحين، مرجع سابق، حديث رقم ١٩٧.

هي بذلك، لقد درج مفكرونا بصفة عامة على اعتبار العدل سمة من سمات الإسلام[1]، وخصيصة من خصائصه، وهم يقصدون أن يوضحوا أهمية العدل ومكانته في الإسلام، والذي نريد إيضاحه أن العدل في الإسلام أكبر من أن يكون سمة من السمات أو خصيصة من الخصائص، إنه ركن ومقوم من مقومات الإسلام، وشتان بين السمة التي هي وصف للشيء وبين المفهوم أو الركن الذي هو جزء من ماهية الشيء وذاته.

إن الإسلام إذا يعطي عدالة العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، أهميتها، ويحفظ له مكانتها في تنظيمه للحياة بجعلها مقوماً من مقومات الإسلام وركناً من أركانه، وجزءاً من ماهيته، وليس غريبا بعد ذلك أن يكون الخروج على سنن العدل في العلاقات الاقتصادية، محطماً للمجتمع مهلكاً له، وأن يكون الالتزام بالعدل مفتاحاً إلى التقدم وازدهار الحياة وطيب المعيشة. أي ليس غريباً أن يكون ابتناء العلاقات الاقتصادية على العدل سنة من سنن الله تعالى، يعامل خلقه بناء على موقفهم منها ومدى استجابتهم لها كما بينا.

٦/٤: سنة الله في التغيير

من المشاهد أن أحوال المجتمعات لا تثبت على وضع دائم، بل ينالها التبدل والتحول، ويعتريها التقدم والتخلف، وينالها الازدهار، كما يحل بها

---

(١) الشيخ الإمام أبو زهرة، الدعوة إلى الإسلام، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٧٢ إذ يقول في ص ٢٠٠: «إذا كان لكل دين سمة تميزه، فسمة الإسلام العدالة».

الاضمحلال، فتقوم الدول وتسقط، وترتفع الحضارات وتهوى، وتسعد المجتمعات وتشقى، ويمر بها رغد العيش، كما تكتوي بضنك المعيشة.

بيد أن هذا التقدم والتخلف، والعلو والسقوط، ورغد العيش وضنك المعيشة، إلى آخر ما يقع من تغيرات، لا يقع اعتباطاً، ولا يحدث صدفة، وإنما يقع وفق نظام الله تعالى، وسنة له تحكم كل التقلبات التي تمر بها المجتمعات والدول والحضارات عبر العصور. وهذه السنة- كغيرها من سنن الله تعالى- مطردة عامة لا تتبدل ولا تتخلف، ولا يستثنى منها أحد، فلن تجد لسنة الله تبديلا، ولن تجد لسنة الله تحويلا. فما هي السنة التي تحكم هذه التغيرات؟

إنها- إجمالي- سنة الله في التغيير، ولكن: ما هي سنة الله في التغيير ؟ تلك التي هدانا إليها، وكشف لنا عنها سبحانه في كتابه الكريم.

لقد بين لنا سبحانه، أنه قد أقام علاقة سببية بين التغيرات التي تشاهد على أرض الواقع، وبين ما يحدثه الإنسان من تغيرات في قيمه الخلقية، وقدراته النفسية، وسلوكياته الإنسانية. لقد جعل سبحانه، هذه التغيرات ترتب ما يقع في المجتمعات من أحداث، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]. فقد ربط سبحانه بين التغيرات التي يجريها على المجتمعات، وما يصيبها من شتى التحولات، من تقدم وتخلف، وعلو وسقوط، ورغد عيش، وضنك معيشة، ربط كل هذه التغيرات وأمثالها بما يحدثه الإنسان، فاعلة أو غير فاعلة، وما يقوم به من سلوكيات إيجابية أو سلبية. هكذا ربط الله تعالى التغيرات في واقع الحياة المادي، بالتغيرات في النفس الإنسانية، ربطاً لا ينفك،

فلا يحدث هذا حتى يحدث ذلك. سنة الله تعالى لا تتخلف، إذا حدثت تغيرات معينة في النفس الإنسانية، استلزمت تغيرات متناسبة معها على أرض الواقع، فتكون سنة الله أو أمر الله غير مردود عن هذا المجتمع، الذي أحدث هذه التغيرات في النفوس ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[الرعد:١١].

ومن ثم فإن الشرط الجوهري لتغيير الواقع الذي يحيط بنا، من وضع غير مرغوب فيه إلى آخر مرغوب فيه، لا يكون بالبحث عن الشروط المادية لهذا التغيير من رؤوس أموال ومصادر ثروة الإنسان، وقيمه التي يحملها، والصفات التي هو عليها.

إن هذه التغيرات التي تصيب النفس الإنسانية يمكن تشبيهها بما نسميه في البحوث العلمية «بالمتغير المستقل» وما يحيط بنا من أوضاع، أو ما نريد تحقيقه على أرض الواقع، نستطيع أن نسميه «بالمتغير التابع» فإذا توفر المتغير المستقبل تبعه في الوجود المتغير التابع لا محالة.

وعليه فإن البحوث المطلوبة لتحقيق التقدم، والخروج بالمجتمعات من وهدة التخلف، نبدأ بالبحث في الجوانب النفسية للإنسان، وكيف يمكن أن نصاغ الصياغة التي تجعله قادراً على الوفاء بمهماته في هذه الحياة. إننا إذا امتلكنا القدرة على البناء أمكننا بسهولة إقامة صروح التقدم، والتغلب على أوضاع التخلف. إن التغيرات النفسية التي تصيب النفس الإنسانية هي الحاكمة إذا، إن كل التغيرات التي يجريها الله سبحانه وتعالى في المجتمعات، تتبع هذه التغيرات التي يحدثها الإنسان بنفسه وقيمه وسلوكه.

لقد قلنا من قبل، إن سنن الله تعالى في الميدان الاجتماعي لا تجرى من فوق رأس الإنسان أو رغماً عنه. وإنما تجرى من بين يديه وباستخدام سلوكياته ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]. إن كل ما يناله الإنسان من خير أو شر في هذه الحياة، فهو تابع لسلوك قام به، وموقف اتخذه، والله يعامله طبقاً له ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾ [النبأ:٢٦]

ومن ثم فإن التقدم ـ وهو شغل المجتمعات الشاغل، وهاجسها الذي لا يغيب ـ ليس مدخله الحقيقي بناء محاور الإنتاج على أهميتها الكبيرة، وإنما مدخله الحقيقي بناء الإنسان. ذلك أن أي تغيرات تصيب النفس الإنسانية أولاً، فإنما مصدرها تغيرات تصيب النفس الإنسانية أولاً، ثم تؤثر في الحياة التي يصنعها الإنسان. فما لم يتغير الإنسان في آرائه واتجاهاته ومواقفه، وما لم يتغير محتواه النفسي، فلن يتغير شيء في محيطه الاقتصادي المادي. إن كل تغير مادي إنما يأتي نتيجة تغيرات نفسية يحدثها أفراد المجتمع، ويتلبثون بها إيجاباً أو سلباً.

وقد قررت الناحيتين الآية الكريمة التي أوردنا سابقاً وهى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]. فالتغيرات كلها الواقعة بالمجتمع إيجاباً أو سلبياً، إنما تحدث بسبب تغيرات نفسية يحدثها أفراد المجتمع، كما أن التغيرات السلبية فقط قد جاءت الإشارة إليها لخطورتها في آية أخرى مستقلة، برغم تضمن الآية السابقة لها، لقد جاءت الإشارة إلى التغيرات السلبية في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣].

فنعم الله تعالى تقر بالمجتمع ما قر الأفراد على اتباع الأسباب والسير على السنن التي أنتجت هذه الأسباب، أما انهيار المجتمع وسلب نعم الله منه، فإنه يحل بالمجتمع نتيجة تغيرات في النفوس، ينزل بها الناس عن النعمة التي استحقوا الوصول إليها باتباعهم سنن الله المؤدية إليها، فإذا غيروا وبدلوا انطبقت عليهم سنة الله تعالى في سلب النعم ورفعها.

إن قصة سبأ مثال تطبيقي واضح لهذه الحقيقة. فلقد أشار القرآن الكريم لهذه القصة إلى أن سلب النعم التي يرفل فيها المجتمع، إنما يقع بسبب ما يحدثه أفراده من تغيرات في نفوسهم، لقد أعرض أهل سبأ بعد إيمان، وطغوا بعد اعتدال، وظلموا أنفسهم بعد إحسان، فكان أن بدل الله حالهم من التقدم والازدهار إلى التخلف الاقتصادي والانهيار. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿١٧﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾

[سبأ:١٥-١٩]

وهكذا يقرر القرآن الكريم أن التغيرات النفسية، مقدمة للتغيرات المادية التي تحل بالمجتمعات في شتى الاتجاهات. وهكذا يتعامل الله تعالى مع عباده، طبقا لسنة واضحة محددة بيّنها لهم، حتى يتمكنوا من اختيار الطريق الذين

يسلكون، والعاقبة التي إليها يصيرون. وهكذا تصبح طريق التقدم المنشود، مبينة واضحة لمن شاء أن يسلكها، ومن تنكب هذا الطريق حلت له العقوبة طبقاً لسنة الله تعالى فلا يولمن على فشل جهوده، إلا سلوكه الذي سلك، وطريقه الذي اختار، فقانون الله تعالى عام، وسنته صارمة لا تحابى أحداً ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١].

٧/٤: موقف المسلم من السنن الإلهية

الآن وقد علمنا أن لله سنناً تخضع لها الحياة والأحياء، وسننا تخضع لها الجانب المادي من الكائنات الحية، إلى جانب الكون المادي المسخر من الله تعالى. فما الذي يطلبه الإسلام منا حيال السنن كي نصل إليها ؟ وما الذي يطلبه منا بعد اهتدائنا إليها ؟

بخصوص السؤال الأول فإن الله تعالى لم ينزل الآيات التي تشير إلى وجود السنن، ولا الآيات المتضمنة في ذاتها سنناً، كي نتعبد بتلاوتها فحسب، وإنما أشار إلى وجودها، ثم طالبنا بالبحث عنها واكتشافها، حتى يتحقق معنى تسخير الله تعالى مما في الكون من قوى للإنسان، وحتى ينتقل التسخير من ميدان القوة إلى ميدان العقل.

إن الكون مسخر للإنسان، لكن إذا كان الإنسان يجهل السنن التي يسير عليها الكون فلن يستطيع أن يستفيد من القوى المسخرة، وإنما يتمكن من ذلك عندما يصل إلى العلاقات التي توجد بين المقدمات ونتائجها، بين الأسباب ومسبباتها، بين القوانين وشروط انطباقها، عند ذلك فقط يمكن للإنسان أن يخرج التسخير من ميدان القوة إلى ميدان العقل.

إن قول الله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ [آل عمران:١٣٧] هو أمر صريح بالبحث عن سنن الله تعالى واكتشافها، فنحن مطالبون بالسير في الأرض والبحث والنظر إلى السنن التي تحكم إن في الجانب المادي وإن في الجانب الإنساني، إننا مكلفون باتخاذ الكون ميدانا للدراسة حتى نصل إلى السنن التي تحكمه، فتمكن من الاستفادة من القوى الكامنة فيه، بإخراج التسخير- كما قلنا- من حالة القوة إلى حالة الفعل.

وبنفس القدر الذي ندرس الكون والعلاقات التي تحكمه، نحن مكلفون باستنباط السنن التي تحكم الاجتماع البشرى وتحكم السلوك الإنساني. وتخضع لها المجتمعات في تقدمها وتخلفها، ونهوضها وكبوتها وفى انتصاراتها وهزائمها، في رفعة شأنها واضمحلال أمرها، في عنفها يطيب المعيشة أو ضنكها، إلى أخر الأحوال التي ترد على الأمم والمجتمعات. وتستنبط هذه السنن من كتاب الله تعالى وسنة رسوله -، هذا تكليف صريح في الحالتين، حالة السنن التي تحكم الجانب المادي، والسنن التي تحكم الجانب الإنساني.

هذا ما يطلبه الإسلام من المسلم حيال الوصول إلى السنن، أما ما يطلبه منه بعد الوصول إليها فإنه تكليف آخر، أشد وضوحا وأقوى طلبا، انه التكليف باستخدامها والسير عليها وعدم تجاهلها، لأن كون الله تعالى لا ينقاد للإنسان لغير ذلك، والاستفادة مما أودع الله تعالى به من إمكانيات لا يدرك بغير هذا الطريق. إنه بدون الأخذ بالسنن والسير عليها لا تكون هناك قيمة لاكتشافها والعلم بها فالعلم بالسنة لا يغنى عن العمل بها شيئا، إن العامة والخاصة يعلمون سنة الله في التغيير المستفادة من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ

﴿مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١] بيد أن هذا العلم لم يجد شيئا في تغيير أحوال المسلمين المتردية اليوم والتي تزداد ترديا عقداً بعد آخر.

إن علمنا بهذه السنة أو اكتشافنا لها يتطلب منا أن نتمثلها في حياتنا وأن تصطبغ بها أمورنا، وأن تنفعل بها جماهيرنا في حركة ذاتية نحو تغيير السلوك الإنساني، الذي يبنى على التغير النفسي.

إن علمنا بهذه السنة يتطلب منا إنزال الواقع على حكمها، واشتقاق برنامج عمل على أساس منها، أما تلاوتها آناء الليل وأطراف النهار والاستشهاد بها من الدعاة والمصلحين، فليس له من تأثير على مجريات الأمور العملية.

إن الوقوف على السنة الإلهية في ميدان ما ثم طرحها من وراء الظهر، إنما هو كفران لنعمة الله تعالى، وكفران النعمة، إنما يعقب النقص في الإنتاج ومن ثم نقص الإشباع، ثم انتشار الخوف وذهاب نعمة الأمن من المجتمع يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[النحل:١١٢].

إن الذي ترتب على كفران هذه القرية بنعم الله تعالى، هو إذاقتها لباس الجوع، ولباس الخوف بسبب صنيعهم هذا، وهو كفران النعمة.

إن المطلوب منا إثر التعرف على السنن الإلهية، أن تستخدم هذه السنن في الحصول على نتائجها الإيجابية في بناء الحياة وإنهاض المجتمع، كما نستخدمها في توقى النتائج السلبية المترتبة على تجاهلها، والمتمثلة في تردى المجتمع،

وانتقاص العرى التي تحقق تماسكه وتكفل بقاءه، أي أن السنة الإلهية يستفاد منها في اتجاهين إتجاه إيجابي لتحقيقه، واتجاه سلبي لتوقيه وهذا معنى ما قاله السلف بخصوص فعالية القدر بالقدر، والفرار من قدر الله إلى قدر الله سبحانه. إن أقدار الله تعالى هي سننه، وهي غلابة تنطبق لا محالة بصورة مطردة عامة- كما قلنا- ولا يعادلها ويوازنها إلا قدر آخر، وسنة أخرى تتحقق شروطها، فتتحقق نتائجها، فتستقيم الحياة، ويكون المسلم بذلك مستجيباً لأمر الله.

ولعلنا بهذه الجولة مع سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي نكون قد وضعنا أمام المسلم صورة واضحة لما ينبغي أن يكون عليه تعامله مع دنياه التي يعيش فيها حياته متعاملاً مع أحداثها، مؤثراً فيها، مستخدماً سنن الله سلماً يصعد عليه إلى مدارج الرقي والتقدم في الجوانب المختلفة ذلك أن المسلمين كغيرهم لا يستثنون من الخضوع لسنن الله تعالى وفقاً لشروط انطباقها.

إن بيان سنن الله تعالى لنا، أو وصولنا إليها بالاكتشاف، نعمة من نعم الله علينا، لا يجوز إهدارها، بل يجب الاستفادة منها واستخدامها- كما تستخدم كل النعم- فيما خلقت له.

لقد وضحت لنا السبل، وبينت لنا السنة، كي نهتدي بها حياتنا، ونصنع بالسير عليها واقعنا ونحقق بها أفضل الأوضاع المرضية لنا.

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[النساء:٢٦]. **صدق الله العظيم**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،

المحتويات

الموضـــوع الصفحة

مقدمة الطبعة الثانية ٥

تصدير ٧

تمهيد ١١

١- مفهوم السنَّة الإلهية وخصائصها ومجالاتها ١٣

١/١: مفهوم السنَّة الإلهية ١٣

١/٢: خصائص السنَّة الإلهية ١٥

١/٣: ميادين السنَّة الإلهية ١٧

٢- أساليب الإرشاد إلى السنن الإلهية ولماذا بنيت الحياة عليها؟ ٢٠

٢/١: أساليب الإرشاد إلى وجود السنن ٢٠

٢/٢: لماذا بنيت الحياة على السنن؟ ٢٤

٣- السنَّة الإلهية والقانون والغرائز الإنسانية ٢٧

٣/١: بين القانون والسنَّة الإلهية ٢٧

٣/٢: الغريزة والسنَّة الإلهية ٢٩

٤- بعض سنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي وآثارها في الحياة ٣٢

٤/١: تأصيل المسألة ٣٢

٤/٢: سنَّة الله في الحصول على الرزق (الدخل) ٣٦

٤/٣: سنَّة الله تعالى في رغد المعيشة وارتفاع مستواها ٤٣

٤/٤: سنَّة الله في الاستهلاك ٥٢

الموضـــوع الصفحة

٤/٥: سنَّة الله تعالى في العلاقات الاقتصادية ٥٧
٤/٦: سنَّة الله في التغيير ٦٤
٤/٧: موقف المسلم من السنن الإلهية ٦٩
المحتويات ٧٣

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎: ٢٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٩٤١
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
978-977-355-079-0